الصحيفة
ASSAHIFA.COM
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 33 • الثمـن **10 دراهم**
نونبـر 2025

عقود تُوقَّع فوق الطاولات وحقوق تُسحَق تحت الأحذية..

مليون عامل يشتغلون 12 ساعة يوميا وسط 325 ألف خرق تُشرعن «عبودية المناولة»
16

على مـاذا سيتفـاوض المغـــرب والجزائر؟

>>

قرار مجلس الأمن الداعم للحكم الذاتي المغربي في الصحراء يُنهي خيار الانفصال..
وواشنطن تدفع الرباط والجزائر نحو طاولة الحوار

رغم قرار مجلس الأمن.. الحل النهائي لملف الصحراء مازال شاقا

خالد البـرحلي

بعد أسابيع من اليوم، أو حتى بعد شهور قليلة، على المغرب أن يقدم للأمم المتحدة، مشروعه المُفصّل حول خطة «الحكم الذاتي» في الصحراء، إثر تصويت مجلس الأمن الدولي على القرار رقم 2797 (2025) الذي جعل المبادرة المغربية أساس أي تفاوض مستقبلي لحل الملف الذي عمّر نصف قرن، وأدخل المنطقة في حرب استنزاف بين المغرب والجزائر بدون أفق.

هذا التحول الكبير في قضية الصحراء على مستوى الشرعية الدولية، يفترض أن يَعقبه تغيير جذري في طبيعة التدبير الداخلي للدولة المغربية، من نظام مركزي صرف إلى نظام فيدرالي موسع، وهو ما يعني حدوث تحول كبير في مفهوم التطور الديمقراطي للمملكة الذي سيعتمد على اللامركزية، ومنح صلاحيات كبيرة للجهات في تدبير شؤونها ما قد يُخلصها من بيروقراطية المركز.

ومع كل هذا الكم الهائل من التحديات التي ستدخلها الدولة المغربية لتطوير قوانينها وتغير دستورها، وتحمل كلفة الفاتورة الثقيلة لنزع حصى الصحراء من حذائها، يبقى الطريق شاقا لإيجاد توافق حول الحكم الذاتي مع جماعة انفصالية مُسلحة مدعومة من نظام دولة ذات فكر بالٍ وقروسطي يَعيشُ على ريع عدو خارجي، وهي العقلية التي تبيّن أنه يصعب تغييرها بالرغم من اليد الممدودة للعاهل المغربي في أكثر من مرة، آخرها الخطاب الذي ألقاه يوم 31 أكتوبر الماضي، بمناسبة تصويت مجلس الأمن الدولي على القرار الأممي الداعم لخطة الحكم الذاتي المغربية.

اليوم، أمام المغرب العديد من التحديات الداخلية والخارجية، وكلها تحتاج لحكمة عالية، ونفس طويل، ونخبة قادرة على تطوير بنية الدولة بهدوء، دون أن تُضيّع الفرصة المتاحة لدعم ديمقراطية داخلية حقّة، تكون أهم سلاح للدفاع عن حقوق المملكة المشروعة على المستوى الخارجي.

> **هذا التحول الكبير في قضية الصحراء على مستوى الشرعية الدولية، يفترض أن يَعقبه تغيير جذري في طبيعة التدبير الداخلي للدولة المغربية، من نظام مركزي صرف إلى نظام فيدرالي موسع، وهو ما يعني حدوث تحول كبير في مفهوم التطور الديمقراطي للمملكة الذي سيعتمد على اللامركزية، ومنح صلاحيات كبيرة للجهات في تدبير شؤونها ما قد يُخلصها من بيروقراطية المركز.**

وإن كانت الرباط تبحث عن استثمار فرصة التحولات الجيو استراتيجية على المستوى الدولي لإنهاء ملف الصحراء، وإخراج المنطقة من مرحلة الجمود إلى مستوى التعاون والاندماج المغاربي كما عبّر عن ذلك العاهل المغربي في آخر خطاب لـ31 أكتوبر الماضي، فإن التحديات كبيرة بوجود نظام عسكري جزائري غارق في ركام الحرب الباردة غير قابل للتطور الفكري والايديولوجي، وقاتل، بدون رحمة، لكل الأصوات المعارضة الداخلية المشككة في منطقه العدائي، وهو ما يجعل الطريق إلى الحل النهائي شاقا، ويحتاج لمزيد من التضحيات والرزانة في تدبير منعرج العلاقات الدولية المعقدة، المبنية على المصالح، وليس على العواطف الهشة.

وبوصول هذا الملف لـ 50 سنة من التعقيدات الدولية، أصبح هناك قناعة لدى المنتظم الدولي من الصعب تغييرها، وحتى عند الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، وهي أن الخلاف حول ملف الصحراء يدور بين الجزائر والمغرب، ولم يعد أحد يصدق أن النظام الجزائري يمارس الحياد في ملف تدفع إلى واجهته حركة انفصالية مسلحة للعب دور «الكومبارس» لتحقيق أهداف إقليمية لدولة أخرى، وهي الحقيقة التي جعلت المملكة على مدى نصف قرن تواجه نظاما عسكريا جافا مُستعد لتبذير آخر دينار من خزينته للإبقاء على ملف الصحراء مفتوحا ضمن عملية استنزاف طويلة ومرهقة وتراكمية، يَعتقد النظام العسكري الجزائري أنه مُستعد لتحمل كلفتها لإنهاك المغرب، لعل الظروف الدولية تساعده ذات يوم في تقسيم المملكة وصناعة زعامة إقليمية موهومة.

النتيجة التي لا يرغب الجزائريون في تصديقها، ولا الإيمان بها، هي أن الواقع لا يرتفع، والحقائق تفرض نفسها، وإن كان عُمر معركة الدولة المغربية مع النظام العسكري الجزائري فاق نصف قرن، وكُلفة هذه الحرب الباردة منهكة جدا، إلاّ أنها معركة مصيرية تستحق كل ما يُدفع من أجلها، في مواجهة نظام متحجر قاس يرى في الانتقام من أوهام تاريخية بالية تعشش في عقول جنرالاته، بديلا لأي مشروع سياسي واقتصادي لمستقبل المنطقة وشعوبها.

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : Les imprimeries du matin

توزيـع : سوشبريس

المسيرة الخضراء
La Marche verte
50
الذكرى
anniversaire
1975-2025
صندوق الإيداع والتدبير
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION
من أجل مغرب المستقبل

من الصدام إلى التفاوض

قرار مجلس الأمن الداعم للحكم الذاتي المغربي في الصحراء يُنهي خيار الانفصال.. وواشنطن تدفع الرباط والجزائر نحو طاولة الحوار

الصحيفة - حمزة المتيوي

عادة، يخرج رؤساء الدول في خطابات استثنائية خلال المحطات التاريخية المفصلية التي يحققون فيها انتصارات عسكرية أو إنجازات دبلوماسية، غير أن الملك محمد السادس، حين ظهر في خطاب استثنائي، في تمام الساعة التاسعة من مساء يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، مباشرة بعد تبني مجلس الأمن القرار رقم 2797 بخصوص قضية الصحراء، بدا مُصرا على أن ذلك لم يكن بهدف إعلان الانتصار، بل لدعوة جميع الأطراف لإنهاء صراع امتد لخمسين عاما.

قرار مجلس الأمن، الذي مر بأغلبية 11 صوتا وامتناع 3 أعضاء عن التصويت، دون معارضة، وضمنيا دون استخدام حق الفيتو ضده، كان، بالمعايير الدبلوماسية الموضوعية، انتصارا للطرح المغربي، وكذلك التقطته بسرعة أكبر وسائل الإعلام الدولية مثل «لوموند» و«إلباييس» و«رويترز» و«دير شبيغل»، وفهمته أيضا الجزائر، التي كانت العضو الوحيد في فضل عدم المشاركة في عملية التصويت أساساً على الرغم من أنها، عمليا، معنية به بشكل مباشر، لأنها مدعوة للتفاوض مع الرباط على أساسه.

هذا التفاوض الذي لا تخفي واشنطن «إصرارها» عليه، مبدية استعدادها لرعايته، بل إنها، وفق ما جاء على لسان مسعد بولس، مُستشار الرئيس الأمريكي، مباشرة بعد القرار الأممي، «تشتغل على هذا الموضوع مع الفريقين منذ أسابيع»، وكثفت عملها عليه في الأيام الأخيرة، لدرجة أنها «توصلت إلى نقاط مشتركة لا بأس بها» بين الرباط والجزائر العاصمة، في إشارة إلى أن الرفض الذي تعبر عليه هذه الأخيرة، على المستوى العلني، لا ينفي أن المياه الراكدة تحركت بعيدا عن الأنظار.

الحكم الذاتي أساسٌ للتفاوض

قيمة قرار مجلس الأمن الجديد، يمكن فهمها من صيغته كما نشرتها الأمم المتحدة على موقعها الرسمي. فهو أولا، وبصيغة مباشرة، «يدعم اعتماد مبادرة الحكم الذاتي المغربية كأساس للتفاوض»، كما أن المجلس من خلاله يعبر عن «دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي في تسهيل وإجراء المفاوضات اعتمادًا على مبادرة الحكم الذاتي المغربية، بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة»، فالأمين العام للأمم المتحدة هنا مُطالب بحَثّ جميع الأطراف على التفاوض من جهة، ومن جهة ثانية مُؤطَّر بمقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

صيغة القرار تحمل أيضا دعوة من مجلس الأمن إلى أطراف النزاع من أجل «الانخراط في هذه المناقشات دون شروط مسبقة، واعتماد مبادرة الحكم الذاتي المغربية كأساس، بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من الطرفين، يوفّر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية»، كما أقر المجلس بأن «الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يمثل النتيجة الأكثر قابلية للتحقق»، وبالتالي فإن المسار الواقعي هنا لتنزيل مبدأ «تقرير المصير» لا يخرج عن السيادة المغربية، في حين لم تشر أي فقرة إلى «الاستفتاء» كخيار مطروح على الطاولة.

> **الولايات المتحدة، باعتبارها «حاملة القلم» في صياغة هذا القرار، حضرت بثقلها إلى جلسة مجلس الأمن، فمن تولى التصويت هو مايكل والتز، السفير الممثل الدائم لبلاده لدى الأمم المتحدة، وخلفه كان جالسا ريتشارد ديوك بوكان، السفير الجديد لواشنطن بالمغرب، وفي كلمته بعد اعتماد القرار قال والتز إن واشنطن قال إن القرار «ترحب بهذا التصويت التاريخي الذي يغتنم هذه الفرصة الفريدة من نوعها، ويستفيد من الزخم الحالي لتحقيق سلام طال انتظاره كثيرا في الصحراء الغربية».**

القرار، بهذه الصيغة، مر بعد مشاركة 14 دولة من أصل 15 في عملية الصويت، منها 11 وافقت عليه، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، إلى جانب 3 دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، وهي الدانمارك وسلوفينيا واليونان، وبلدين من الاتحاد الإفريقي، وهما سيراليون والصومال، ثم كوريا الجنوبية وبنما وغيانا. أما روسيا والصين فقد اختارتا الامتناع كحل وسط، وهو ما كان يسعى إليه المغرب أساسا، على اعتبار أن تصويتهما ضد القرار يمثل استخدامًا لحق النقض «الفيتو»، وبالتالي يُسقطه تلقائيا، وسارت باكستان على دربهما.

الولايات المتحدة، باعتبارها «حاملة القلم» في صياغة هذا القرار، حضرت بثقلها إلى جلسة مجلس الأمن، فمن تولى التصويت هو مايكل والتز، السفير الممثل الدائم لبلاده لدى الأمم المتحدة، وخلفه كان جالسا ريتشارد ديوك بوكان، السفير الجديد لواشنطن بالمغرب، وفي كلمته بعد اعتماد القرار قال والتز إن واشنطن «ترحب بهذا التصويت التاريخي الذي يغتنم هذه الفرصة الفريدة من نوعها، ويستفيد من الزخم الحالي لتحقيق سلام طال انتظاره كثيرا في الصحراء الغربية».

وفي ما بدا كلاما موجها إلى الجزائر رأساً، أورد الدبلوماسي الأمريكي «الرئيس ترامب عاقد العزم على دعم السلام»، وتابع «ملتزمون التزاما عميقا بدعم حل مقبول للطرفين في الصحراء الغربية، وبتسوية هذه المسألة التي طالت»، موردا «نحث كل الأطراف على استغلال الأسابيع المقبلة، لتجلس إلى الطاولة وتتفاعل في إطار حوارات على أساس اقتراح المغرب الواقعي للحكم الذاتي، باعتباره الأساس الوحيد للحل العادل والدائم لهذا النزاع».

الحدود.. غير قابلة للنقاش

الحمولة السياسية والقانونية لقرار مجلس الأمن الجديد، تُفسر لماذا قال الملك محمد السادس في خطابه، «إننا نعيش مرحلة فاصلة، ومنعطفا حاسما، في تاريخ المغرب الحديث، فهناك ما قبل 31 أكتوبر 2025، وهناك ما بعده، مضيفا «لقد حان وقت المغرب الموحد، من طنجة إلى الكويرة، الذي لن يتطاول أحد على حقوقه وعلى حدوده التاريخية».

العاهل المغربي، الذي أصر على أن المغرب انتقل من «مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير» في التعاطي مع ملف الصحراء، أشار إلى أن ثلثي الدول بالأمم المتحدة أصبحت تعتبر مبادرة الحكم الذاتي، هي الإطار الوحيد لحل هذا النزاع، كما أن «الاعتراف بالسيادة الاقتصادية للمملكة على الأقاليم الجنوبية عرف تزايدا كبيرا، بعد قرارات القوى الاقتصادية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وروسيا وإسبانيا والاتحاد الأوروبي، بتشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية مع هذه الأقاليم».

> **الملك محمد السادس، يعلم أيضا أن طي هذا الملف لا يمكن بدون تصفية الأجواء مع الجزائر، والوصول معها إلى حلول تضمن مصالح الجميع دون المساس بسيادة المغرب ودون خلق «دولة» جديدة في المنطقة**

لكن القرار الأخير لمجلس الأمن يعني الدخول في «مرحلة الحسم على المستوى الأممي»، وفق تعبير العاهل المغربي، حيث حدد «المبادئ والمرتكزات، الكفيلة بإيجاد حل سياسي نهائي لهذا النزاع، في إطار حقوق المغرب المشروعة»، وتفاعلا مع ذلك أعلن الملك أن المغرب سيقوم بتحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي، التي وضعها على الطاولة سنة 2007، وسيقدمها للأمم المتحدة لتشكل الأساس الوحيد للتفاوض، باعتبارها الحل الواقعي والقابل للتطبيق.

البحث عن الحل لا الانتصار

ورغم هذا التوجه، فإن مراد المغرب ليس الظهور بمظهر المنتصر، بل، بمنطق براغماتي، يبتغي الوصول إلى حل نهائي لهذا الملف، لذلك جاء في الخطاب الملكي، وللمرة الثانية بعد خطاب العرش نهاية يوليوز الماضي، التأكيد على أن المغرب «حريص على إيجاد حل لا غالب فيه ولا مغلوب، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف»، وبشكل أكثر وضوحا قال الملك إن المغرب «لا يعتبر هذه التحولات انتصارا، ولا يستغلها لتأجيج الصراع والخلافات».

هذا التوجه يبرز من خلال رسالة العاهل المغربي إلى الصحراويين الذين ساندوا الطرح الانفصالي، حين قال «نوجه نداء صادقا لإخواننا في مخيمات تندوف، لاغتنام هذه الفرصة التاريخية لجمع الشمل مع أهلهم، وما يتيحه الحكم الذاتي، للمساهمة في تدبير شؤونهم المحلية، وفي تنمية وطنهم، وبناء مستقبلهم، في إطار المغرب الموحد»، مضيفا في خطاب طمأنة «بصفتي ملك البلاد، الضامن لحقوق وحريات المواطنين، أؤكد أن جميع المغاربة سواسية، لا فرق بين العائدين من مخيمات تندوف، وبين إخوانهم داخل أرض الوطن».

الملك محمد السادس، يعلم أيضا أن طي هذا الملف غير ممكن بدون تصفية الأجواء مع الجزائر والوصول معها إلى حلول تضمن مصالح الجميع دون المساس بسيادة المغرب ودون خلق «دولة» جديدة في المنطقة، لذلك قال في خطابه «أدعو أخي فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، لحوار أخوي صادق بين المغرب والجزائر، من أجل تجاوز الخلافات وبناء علاقات جديدة، تقوم على الثقة، وروابط الأخوة وحسن الجوار»، مضيفا «كما نجدد التزامنا بمواصلة العمل من أجل إحياء الاتحاد المغاربي، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والتكامل بين دوله الخمس».

على ماذا سيتفاوض المغـــرب والجزائر؟

«اتفاقية السلام» التي تسعى إليها واشنطن بعد طي ملف الصحراء تفرض فتح ملفات شائكة تراكمت طيلة ستة عقود

في 14 أبريل 2025، توقّع عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بنيويورك، عبر تصريحات تلفزيونية، أن يصل ملف الصحراء إلى نقطة النهاية مع حلول الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، في 6 نونبر الجاري، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تبرز العديد من المؤشرات على أن المسار الذي سيتخذه الملف داخل مجلس الأمن، هو وضع مقترح الحكم الذاتي المغربي على طاولة المفاوضات كخيار واقعي، يحظى بدعم علني من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة، ولا يُواجَهُ بمعارضة الصين وروسيا.

غير أن الإدارة الأمريكية، في زمن الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب، التي تُعد المحرك الأقوى لهذا المسار، كانت توجه أنظارها بشكل أكبر إلى الشرق الأوسط، في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، التي لم تنتهِ إلا بعد عامين كاملين على انطلاقها في 7 أكتوبر 2023، لكن بمجرد توقيع وثيقة «السلام» في شرم الشيخ المصرية، عادت قضية الصحراء إلى قائمة أولوياتها، واختارت أن تكون مواقفها أكثر وضوحا في الحديث عن دعم مقترح الرباط، حصراً.

الأمور لن تقف عند هذا الحد، فواشنطن التي تُراقب تطورات الصراع في منطقة الساحل، وحالة عدم اليقين لدى العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قررت، بشكل مُعلن، الدفع بمسار آخر، وهو إنهاء الخصومة المُزمنة بين المغرب والجزائر، من خلال السعي وراء عقد مفاوضات مُباشِرة بين الطرفين، تخلُص إلى نتائج واضحة قبل متم سنة 2025، وبالتالي توقيع «اتفاق سلام» جديد، بين الخصمين الأقوى والأشد تأثيرا في الفضاء المغاربي، والتي كانت الحرب بينهما تبدو، قبل بضع سنوات، قاب قوسين أو أدنى.

ومباشرة بعد قرار مجلس الأمن، الذي يدعم بشكل صريح مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية، بدأت الإدارة الأمريكية في إعلان نفسها راعية لمسار المفاوضات، الذي عبر الملك محمد السادس عن استعداد الرباط الانخراط فيه عاجلا، ففي اليوم الموالي للقرار، ظهر مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون الإفريقية والعربية، على شاشة قناة «العربية»، ليبدي ترحيب واشنطن بموقف العاهل المغربي الذي «مد يده» لجيرانه، مُذكرا بأنه عبر عن ذلك للمرة الثانية على الأقل خلال الأشهر الأخيرة، قبل أن يوجه كلامه نحو قصر المرادية قائلا «نعول أيضا على حكمة الرئيس تبون والجزائريين».

مفاوضات بإلحاح من ترامب

في 19 أكتوبر 2025، ظهر ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية من أجل السلام في الشرق الأوسط، إلى جانب جاريد كوشنير، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال ولايته الأولى، في برنامج «60 دقيقة» على قناة CBS. للحديث عن العديد من التوترات والقضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان من البديهي أن يكون من بينها ملف الصحراء، باعتباره الأطول والأكثر تعقيدا في المنطقة المغاربية.

لكن ما لم يكن متوقعا، هو أن يتجاوز ويتكوف، المقرب جدا من ترامب على المستوى الشخصي، الحديث عن تطورات ملف الصحراء، الذي كان مقبلا حينها على «مناقشة مصيرية» داخل مجلس الأمن، وأن يتحدث مباشرة عن التوصل إلى «اتفاق سلام بين المغرب والجزائر»، بل ذهب أبعد من ذلك حين كشف أن الإدارة الأمريكية تتوقع التوصل إلى هذا الاتفاق خلال 60 يوما، مضيفا أن ذلك سيكون انعكاسًا لحالة «عدوى السلام» بعد توقيع قرار وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة «حماس».

ضمنيا، كان ويتكوف يشير إلى وجود مفاوضات لإنهاء حالة الصراع طويلة الأمد بين المغرب والجزائر عبر مساع عَملية من واشنطن، وهو أمر يُفسر الكثير من التحركات التي جرت قبل ذلك في المنطقة، وخصوصا زيارة مُسعد بولس إلى الجزائر العاصمة في يوليوز 2025، ولقاءه برئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بالإضافة إلى اجتماعه مع وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف.

محادثات بولس وعطاف ستتكرر في نيويورك بعد شهرين، بالضبط، في شتنبر 2025، على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن اللافت للانتباه حينها أنه التقى أيضا، في اجتماع منفصل، بوزير الشؤون الخارجية المغربي ناصر بوريطة، بعدما كانت الرباط قد تفادت استقباله في نهاية يوليوز تزامنا مع الذكرى السادسة والعشرين لجلوس الملك محمد السادس على عرش المملكة، في ما قُرئ حينها أنه استمرار لغضب الرباط من تصريحاته المرتبكة بخصوص الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء، لقناة «العربية» في أبريل من العام نفسه، رغم أنه عجل بتوضيحها عبر قناة «ميدي 1» المغربية.

بولس سيعود إلى واجهة الأحداث قبل تصريحات ويتكوف بقليل، وتحديدا في 16 أكتوبر 2025، عندما أجرى مقابلة مع قناة «الشرق»، وفيه أصر على تسمية أقاليم الصحراء بـ«الصحراء المغربية» لا «الغربية»، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستفتتح قنصلية لها هناك، خلال الولاية الحالية للرئيس ترامب، على اعتبار أن هذا الأخير «أكد على سيادة المغرب» على المنطقة، وأيضا على أن يكون هناك «حل دائم لهذا الموضوع».

لم يكن هذا الموقف هو المستجد الوحيد في كلام بولس، ولكن أيضا انطلاقه مما ورد في خطاب العرش الأخير للملك محمد السادس، الذي وَصَفه بـ«التصريح التاريخي»، ليعتبرهُ منطلقا من أجل العمل على طي ملف الصحراء، عبر إيجاد «حل مُرضٍ» لجميع الفرقاء، على أن يكون «حلا دائما»، وهو ما حمل إشارة إلى دفع الإدارة الأمريكية نحو إجلاس المغرب والجزائر إلى طاولة المفاوضات.

وفي رسالة أخرى بهذا المضمون، قال بولس «نحن نعول على نُبل الملك، وعلى الموقف التاريخي الذي أصدره، وعلى التعاون مع جميع الفرقاء، بمن فيهم الجزائريون، الذين تربطنا بهم علاقة جيدة»، وهو ما يذكر بقول العاهل المغربي بتاريخ 29 يوليوز 2025 «نؤكد حرصنا على إيجاد حل توافقي، لا غالب فيه ولا مغلوب، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف».

مستشار الرئيس الأمريكي أحال أيضا على الجزائر بشكل صريح، حين ذكر بزيارته لها، التي التقى خلالها الرئيس عبد المجيد تبون، موردا أن المسؤولين الجزائريين يريدون «حلا جذريا ونهائيا لهذا الموضوع، ويرحبون بإعادة تحسين العلاقات مع الشعب المغربي ومع الملك والحكومة والدولة»، وبالموازاة مع إصراره على التأكيد بأن عمر هذا الصراع وصل إلى خمسين عاما، وتابع «نحن متفائلون جدا أكثر من أي وقت مضى، أن هذا الموضوع سيصل إلى حل إيجابي ودائم».

الإشارات على اقتراب المغرب والجزائر من الجلوس إلى طاولة المفاوضات، صدرت أيضا من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمها كانت من المملكة العربية السعودية عبر سفير الرياض بالجزائر العاصمة، عبد الله بن ناصر البصيري الذي أوصل رسالة إلى الرئيس الجزائري، بتاريخ 6 أكتوبر 2025، ثم بعدها بـ24 ساعة، سيصل إلى المغرب الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء السعودي، الذي استقبله الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالدار البيضاء، حيث كان يحمل رسالة من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده، وكلا الرسالتين لم يتم الكشف عن مضمونهما.

هذا التحرك المتزامن، أعاد إلى الأذهان مساعي الوساطة الخليجية المستمرة منذ سنوات، وخصوصا تلك القادمة من الرياض، والتي كانت الجزائر تغلق الباب أمامها منذ البداية، إلا أن تبون هذه المرة استقبل مبعوث ولي العهد السعودي بشكل رسمي أمام عدسات التلفزيون الحكومي، وجرى الإعلان عن الأمر من خلال وكالة الأنباء الرسمية، رغم أن الموقف الخليجي عموما من قضية الصحراء لم يتغير، فبعدها بأيام، وأمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أعادت السعودية ومعها الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، تأكيد دعمها للسيادة المغربية على المنطقة.

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بدوره، أشار بصيغة واضحة إلى ضرورة إنهاء الخلاف بين المغرب والجزائر، وذلك ضمن تقريره حول الصحراء الموجه إلى مجلس الأمن، ففي النقطة رقم 83 ضمن قائمة الملاحظات والتوصيات نقرأ ما يلي: «للدول المجاورة دور حاسم تؤديه في التوصل إلى حل المسألة الصحراء الغربية، وهو ما سيعود أيضا بالنفع فيها»، ويزيد «لا يزال يؤسفني أنه لم يحدث تحسن ملموس في العلاقات بين المغرب والجزائر، وأشجعهما على تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون إقليمي»، على حد تعبيره.

ويرى العباس الوردي، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن الولايات المتحدة الأمريكية شرعت في العمل على خلق مناخ لطي ملف الصحراء، لكن أيضا للمصالحة بين المغرب والجزائر، من خلال تحركات مستشار الرئيس ترامب، وذلك على أساس تدبير الاختلافات القائمة بينهما على طاولة النقاش، مضيفا أن «المغرب لا يختلف مع الجزائر، ولن يختلف معها، لكن هناك مجموعة من القضايا المشتركة بين البلدين والتي تستوجب منهما وحدهما أن يناقشاها على أساس من البراغماتية والبنية التاريخية، وبنظرة نحو التعاون المشترك».

وأورد الأكاديمي المتخصص في العلاقات الدولية، أن المغرب والجزائر جيران، وهذه هي «طبيعة الجوار»، الذي يجب أن يكون هادفا وبناءً، ويستحضر التوجهات التي ستؤثر على مصير الأجيال المقبلة، موردا أن التوجه الأمريكي الحالي يمهد لتغيير «نمطية الخطاب»، وهو أمر سبق إليه العاهل المغربي الذي شدد على ضرورة الوصول إلى حل لا غالب فيه ولا مغلوب.

والمستفاد من هذا التوجه الذي أضحت تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية ومعها العديد من القوى الكبرى على المستوى الدولي والإقليمي، وكذا الأمم المتحدة، هو أن هناك رغبة في جعل المفاوضات بين المغرب والجزائر «قدرا» لا مفر منه من أجل إنهاء صراع الحدود وحرب النفوذ بين البلدين، إلا أن ذلك يفرض بالضرورة أيضا أسئلة مُلحة: ما الملفات العالقة التي يحتاج الطرفان إلى حسمها؟ وكيف يمكن الوصول إلى حلول وسطى تُنهي حالة العداء التاريخية بينهما التي تراكمت أسبابها منذ الستينات؟.

مصير حلم الأطلسي

عند الحديث عن الملفات العالقة بين المغرب والجزائر، فإن أول ملف يتراءى بوضوح هو طموح الجزائر في الوصول إلى المحيط الأطلسي، وهو أساسا ما يجعل الرباط مقتنعة بأن إنهاء الصراع حول ملف الصحراء رهين بقرار من قصر المرادية لا بمخيمات تندوف، ودليلها في ذلك موافقة الجزائر على مقترح تقسيم المنطقة الذي طرحه المبعوث الأممي الأسبق جيمس بيكر سنة 2001، تحت مسمى «الحل الثالث»، بما يترك للمغرب ثلثي المساحة ويسمح بإقامة ما يسمى بـ«الجمهورية الصحراوية»، على الثلث المتبقي في أقصى الجنوب.

> **الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بدوره، أشار بصيغة واضحة إلى ضرورة إنهاء الخلاف بين المغرب والجزائر، وذلك ضمن تقريره حول الصحراء الموجه إلى مجلس الأمن، ففي النقطة رقم 83 ضمن قائمة الملاحظات والتوصيات نقرأ ما يلي: «للدول المجاورة دور حاسم تؤديه في التوصل إلى حل المسألة الصحراء الغربية، وهو ما سيعود أيضا بالنفع على أمن هذه الدول وعلى أفاق التنمية فيها»، ويزيد «لا يزال يؤسفني أنه لم يحدث تحسن ملموس في العلاقات بين المغرب والجزائر، وأشجعهما على تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون إقليمي»**

موافقة الجزائر مُثبَتةٌ في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وقتها، كوفي عنان، بتاريخ 19 فبراير 2002، وهو نفسه الذي وثّق أن المغرب «يرفض رفضا مطلقا أي توجه يستهدف تقسيم الصحراء»، وذلك على لسان وزير الشؤون الخارجية والتعاون آنذاك، محمد بن عيسى، الذي شدد على أن هذا الموضوع «غير قابل للمناقشة مهما كانت الظروف»، رفض سيعيد تكراره ، وزير الخارجية المغربي الحالي، ناصر بوريطة، على مسامع المبعوث الأممي ستافان في ديستورا، سنة 2024 ، عندما أعاد الأخير طرح هذا المقترح، معلنا أن المغرب رفض حتى مناقشة الأمر.

إلا أن المغرب، الذي لا يستبعد النهج البراغماتي في سبيل طي ملف الصحراء، يعي أن ذلك يتطلب النظر إلى المصالح الجزائرية حتى في ظل الوحدة الترابية للمملكة، وهو أمر تحدث عنه الملك محمد السادس بصراحة في خطاب الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 6 نونبر 2024، حين قال «هناك من يستغل قضية الصحراء، للحصول على

منفذ على المحيط الأطلسي، لهؤلاء نقول: نحن لا نرفض ذلك، والمغرب كما يعرف الجميع، اقترح مبادرةً دولية لتسهيل ولوج دول الساحل للمحيط الأطلسي، في إطار الشراكة والتعاون وتحقيق التقدم المشترك لكل شعوب المنطقة».

ما ورد في هذا الخطاب، يؤكد أن مبادرة العاهل المغربي، التي أعلن عنها قبل ذلك بعام واحد في إطار المناسبة نفسها، والتي عبرت دول مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد عن رغبتها في الاستفادة منها، كانت موجهة أيضا إلى الجزائر، إذ حينها قال الملك «نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي»، وأضاف «المغرب مستعد لوضع بنياته التحتية، الطرقية والمينائية والسكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة، إيمانا منا بأن هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها».

والجزائر، تعلم أنها في حال لم تضع يدها على أي شريط ساحلي في الصحراء، فإن أقرب منفذ لها نحو المحيط الأطلسي قد يكون في موريتانيا وتحت سيادة هذه الأخيرة، وهو في جميع الأحوال بعيد جدا عن شمالها الذي يضم 90 في المائة من سكانها وتتركز فيه معظم مصالحها الاقتصادية، كما أنها، في ظل استمرار الوضع الحالي تخسر الربط اللوجيستي الأقرب مع الأمريكيتين، وكذا إمكانية الولوج الميناني إلى دول غرب إفريقيا، وهو ما يعني ضياع مصالح اقتصادية كبيرة، في حين أن المغرب، الذي يستثمر حوالي مليار ونصف المليار دولار في ميناء الداخلة الجديد، أصبح أكبر مستثمر في غرب القارة.

والتفاوض بين المغرب والجزائر بخصوص إمكانية وصول هذه الأخيرة إلى المحيط الأطلسي، أمر مطروح بقوة في حال ما نجحت المساعي الدولية في إقناع الطرفين بذلك، ووفق محمد شقير، الأستاذ الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، فإن المملكة منفتحة على تمكين جارتها الشرقية هذا المنفذ، بل إنها ظلت تبدي استعدادها لذلك منذ عقود، في سبيل إنهاء الصراع حول الصحراء، لكن في ظل السيادة المغربية على المنطقة.

وذكّر شقير في حديثه لـ«الصحيفة»، بأن الملك الراحل الحسن الثاني سبق أن عرض، في عز حرب الصحراء، منح الجزائر مَمَرًّا إلى المحيط الأطلسي، وبالتالي فالمغرب ليس لديه أي مشكلة بهذا الصدد، ويضيف أن إعلان الملك محمد السادس عن المبادرة الأطلسية، هو أيضا تعبير عن استعداد المملكة منح الجزائر معبرا نحو الفضاء الأطلسي، على اعتبار أن المبادرة التي أعلن عنها قبل سنتين لم تكن مخصصة فقط لدول الساحل، بل لكل دول المنطقة بما فيها الفضاء المغاربي، خاصة بعد إنجاز ميناء الداخلة الذي يشكل آلية أساسية ضمن هذه المبادرة.

صحراويو تندوف.. من سيعود؟

الوصول إلى حل نهائي وواقعي لملف الصحراء، يمر بالضرورة عبر مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، هذا هو المسار الذي بدأ يتبلور على المستوى الدولي بما في ذلك داخل أروقة الأمم المتحدة، بدعم علني من 3 دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى بلدان أخرى ذات تأثير إقليمي في إفريقيا والاتحاد الأوروبي والعالم العربي، إلا أن ذلك لن يكون إلا البداية لمسار طويل ومعقد من جلسات التفاوض بين المغرب والجزائر، خصوصا بالنسبة لملف «الصحراويين العائدين».

> **الوصول إلى حل نهائي وواقعي لملف الصحراء، يمر بالضرورة عبر مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، هذا هو المسار الذي بدأ يتبلور على المستوى الدولي بما في ذلك داخل أروقة الأمم المتحدة، بدعم علني من 3 دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة**

الجزائر التي استقبلت لخمسين عاما مخيمات الصحراويين، باعتبارهم «لاجئين» وفق روايتها الرسمية، أسست عمليا كيانًا يحمل توصيف «دولة» لكن على أراضيها، وهناك عاش ويعيش مئات الآلاف من الأشخاص الذين لم يعودوا يعرفون أرضًا أخرى غير رمال صحراء تندوف، وفي ظل رفضه المستميت لإحصائهم، الذي طالبت به الرباط مرارا أمام الأمم المتحدة، باتت معرفة هوياتهم وأنسابهم أمرا معقدا، وبالتالي فإن كيفية عودتهم إلى المغرب لا تزال لغزا كبيرا.

وتأكد أن هاجس العودة أو البقاء، أصبح أمرا واقعا، مع الإعلان، في شتنبر الماضي، عن تأسيس «مجموعة السلام والعودة بكرامة»، التي قالت، في بيانها الأول، إن هذه الخطوة تأتي على خلفية تصريح السفير المغربي الدائم لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، حين أكد أن عودة الصحراويين من مخيمات تندوف إلى المغرب تبقى مرتبطة باحترام اتفاقية 1974 المبرمة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتي تنص على ضرورة التسجيل الرسمي للأشخاص المعنيين.

مصطفى سلمة ولد سيدي مولود، القيادي المنشق عن «البوليساريو»، والقائد السابق لجهاز أمن الجبهة، يرى أن لوائح الصحراويين المتفق عليهم تم نشرها نهاية 1999 بعد توقف عملية تحديد الهوية التي أشرفت عليها بعثة «المينورسو»، وهي موجودة لدى الطرفين، وما يُطرح الآن هو تسجيل سكان المخيمات لدى مفوضية غوث اللاجئين، وليس معرفة من في المخيمات، الأمر المعلوم عموما لدى الجميع.

ويضيف ولد سيدي مولود أن هناك خلطا في الأذهان بين التسجيل الذي يدخل في صلب عمل مفوضية غوث اللاجئين، والذي على ضوئه يُمنح اللاجئ وضعه القانوني، وبين العملية الإحصائية، والتي يكمن الغرض منها في تسجيل المعنيين لدى المفوضية لتصبح مسؤولة قانونا عن شؤونهم، وتتحمل مسؤوليتها في الوساطة بينهم وبين البلد المضيف، فتُسقط سلطةَ «البوليساريو» عليهم، ويتحول موضوعهم من مجموعة لديها مشكل سياسي، إلى قضايا إنسانية فردية لكل منها حلُّها الخاص حسب قوانين المفوضية.

من جهته، يقول الأكاديمي محمد شقير، إن المغرب، سبق له، حتى في إطار قبوله بالاستفتاء اشتراطُ الاعتماد على الإحصاء الاسباني للسكان في أي عملية لتسجيل الساكنة بالمناطق الصحراوية، وبعد ذلك واصل المطالبة بإحصاء سكان مخيمات تندوف، الشيء الذي كانت ترفضه السلطات الجزائرية، وبالتالي ففي حالة الاتفاق على حل نزاع الصحراء فإن السلطات المغربية ستحدد شروطها للقبول بالعائدين، ومن بينها الأصل الصحراوي والانتماء القبلي.

من الصحراء إلى الساحل

حسم الملفات العالقة بين المغرب والجزائر، يتجاوز حدود البلدين وملف الصحراء وحتى جوارهما المغربي، ليشمل ملفات أخرى أمنية واقتصادية معقدة، وفي مقدمتها الوضع في منطقة الساحل، خصوصا مع استمرار المغرب في كسب مساحات دبلوماسية واستراتيجية هناك، بالتزامن مع تصاعد التوتر بين قصر المرادية من جهة، وبين الحكومتين الانتقاليتين في مالي والنيجر من جهة أخرى.

توجُّهُ المغرب نحو دول الساحل، برز بوضوح في نونبر 2023، حين وضع الملك محمد السادس المبادرة الأطلسية على الطاولة، بما يسمح لدول مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، الحصول على إطلالة بحرية عبر ميناء الداخلة الجديد، الذي يُنتظر أن يبدأ استغلاله سنة 2029، وهو ما يتيح مساحة زمنية لدراسة سُبل التنزيل الفعلي للمبادرة، مع استحضار ضرورة ربط المغرب عبر تلك البلدان من خلال معابر برية وطرق سيارة تمر من على الأراضي الموريتانية، الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتوفر على شريط ساحلي أطلسي.

وبغض النظر عن كون المصالح المغربية تتوازى مع تدهور العلاقات بين الجزائر وتلك الدول أو أنها تتقاطع معها، فإن المحصلة النهائية هي أن الأمرين مُتزامنان، فالانقلابات العسكرية التي شهدتها أساسًا الدول التي شكلت فيما بعد «كونفدرالية الساحل»، أي مالي في 2021 وبوركينا فاسو في 2022 ثم النيجر في 2023، بقدر ما مهدت الطريق للتقارب مع الرباط، التي تشتغل وفق مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، فإنها في المقابل أفرزت أزمةً بينها وبين الجزائر.

وفي ظل عدم وجود أي تقارب في المصالح الجيوسياسية والاقتصادية بين الجزائر وتلك الدول، برزت العديد من الأزمات إلى الواجهة، أخطرها اتهامات باماكو لهذا البلد المغاربي بدعم الحركات الانفصالية في منطقة «أزواد» شمالا، ثم إسقاط طائرة مسيرة تابعة للجيش المالي في منطقة «تين زواتين» الحدودية، وهي خطوة تلاها بأسابيع قرار النيجر الانسحاب من مشروع خط الغاز الرابط بين نيجيريا والجزائر، المار بالضرورة من أراضيها، والذي كان يُنظر إليه كمُنافس لخط الغاز الاستراتيجي الإفريقي الأطلسي بين نيجيريا والمغرب.

ومع ذلك، فإن الأكاديمي المتخصص في الشأن العسكري والأمني، محمد شقير، لا يرى أن المغرب والجزائر سيتفاوضان بالضرورة على هذا الملف في الوقت الراهن، مشددا على أن تعامل الرباط مع الدول الأفريقية بما فيها دول الساحل تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأيضا التأكيد على المصالح المشتركة ومبدأ رابح - رابح.

ويقول شقير في حديثه لـ«الصحيفة» إن منظور المغرب لمنطقة النفوذ لا يقوم على اعتبارات سياسية، بل على اعتبارات

أمنية واقتصادية، خاصة وأنه ليس للمملكة حدود مباشرة مع دول الساحل، بخلاف الجزائر التي لها حدود مشتركة مع هذه الدول وخصوصا مالي والنيجر، وبالتالي فلن يكون هناك تفاوض بهذا الشأن نظرا لاختلاف الرؤى الاستراتيجية للبلدين، حسب قراءته.

هل تتحرك رمال الصحراء الشرقية؟

وضعُ نقطة النهاية للصراع طويل الأمد بين المغرب والجزائر، يستلزم أيضا الوصول إلى حلول بخصوص العديد من القضايا التاريخية العالقة، ولعل أبرزها قضية الحدود، في ظل أن المغرب، ومنذ الستينات، ظل يطالب باستعادة الأراضي التي اقتطعها الاستعمار الفرنسي من مساحته الأصلية، مستفيدا من معاهدة «لالة مغنية» سنة 1845، التي استغلت هزيمة المغرب في معركة إيسلي آنذاك ليضم تدريجيا أراضي الصحراء الشرقية غير المُحددة إلى الجغرافيا الجزائرية، وهي عملية استمرت من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى غاية بدايات القرن العشرين، قبل أن يتم ترسيم ذلك بشكل إداري سنة 1950.

والثابت، أن هاجس مطالبة المغرب بتلك الأراضي حاضر لدى السلطات الجزائرية بقوة حاليا، وهو من بين الأسباب التي تجعل حل ملف الصحراء ضد مصالحها، إذ وفق اعتقادها فإن الرباط بمُجرد إغلاق ملف «الصحراء الغربية» ستمر للمطالبة بـ«الصحراء الشرقية»، وهو ما يمكن لمسه من خلال بيان قطع العلاقات مع المملكة الذي تلاه وزير الخارجية السابق، رمطان العمامرة، في 24 غشت 2021، والذي استحضر في النقطة الأولى ما أسماها «الحرب العدوانية المفتوحة عام 1963 التي شنتها القوات المسلحة الملكية المغربية ضد الجزائر حديثة الاستقلال».

تلك الحرب، كان يقف خلفها أساسا صراع الحدود، إذ إن الملك الراحل محمد الخامس، الذي رفض «صفقة» التخلي عن دعم مطالب استقلال الجزائر مقابل رد الأراضي المُقتطعة، التي تضم الآن ولايات تندوف وبشار وأدرار، إلى جغرافيا المغرب، كان يُعول على المفاوضات المباشرة مع الجزائريين، وهو أمر جرى توثيقه بعد أشهر من وفاته، عبر اتفاق الرباط في 6 يوليوز 1961 بين خَلَفِه الملك الحسن الثاني، ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، فرحات عباس، والذي تضمن اعترافا من هذا الأخير بأن الضم تم بـ«صفة جائرة»، متعهدا بحل المشكلة بعد استقلال بلاده، إلا أن أحمد بن بلة، أول رئيس للجزائر المستقلة، رفض ذلك.

هذا الملف عاد إلى الواجهة بقوة بعد مسلسل الصدام الذي تلا وصول عبد المجيد تبون إلى رئاسة الجمهورية والسعيد شنقريحة لقيادة أركان الجيش الجزائري أواخر 2019، ثم التدخل الميداني للقوات المسلحة الملكية في منطقة «الكركارات» لإنهاء أسابيع من سيطرة موالين لجبهة «البوليساريو» على الطريق البري الرابط بين المغرب وموريتانيا في 13 نونبر 2020، و تعمق هذا الشعور أكثر بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بصيغ مختلفة، دعم مقترح الحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية.

> **البَلَدان، وقعا معاهدة لترسيم الحدود سنة 1972، في عهد الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، لكنها ظلت حبيسة الرفوف في الرباط، وحتى بعد تحسن العلاقات سنة 1989 في زمن الرئيس الشاذلي بن جديد، وتأسيس الاتحاد المغاربي الذي دفع البرلمان المغربي للمصادقة عليها، إلا أن تنزيلها العملي ظل مُعلقا**

البَلَدان، وقعا معاهدة لترسيم الحدود سنة 1972، في عهد الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، لكنها ظلت حبيسة الرفوف في الرباط، وحتى بعد تحسن العلاقات سنة 1989 في زمن الرئيس الشاذلي بن جديد، وتأسيس الاتحاد المغاربي الذي دفع البرلمان المغربي للمصادقة عليها، إلا أن تنزيلها العملي ظل مُعلقا، بل إن الدستور المغربي لسنة 2011 في فصله الـ 42، يتحدث عن أن «الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»، وهي عبارة كانت في جميع الدساتير السابقة منذ سنة 1962، ما يحيل على مطالب المغرب التاريخية في العديد من المناطق، التي يمكن فهم أن الصحراء الشرقية من بينها، في حين ترفع الجزائر بشكل متكرر شعار اعتماد «الحدود الموروثة عن الاستعمار».

في 2023 طفا على السطح مجددا، وعلى المستوى الرسمي، هذا التجاذب، حين كشفت بهيجة السيمو، مديرة مديرية الوثائق الملكية، عبر ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، عن توفر دلائل تؤكد أن منطقة الصحراء الشرقية، أراضٍ مغربية اقتطعها الاستعمار الفرنسي، وهو ما اعتبره إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني، الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري، «تسويقا لأطماع المخزن التوسعية»، على حد توصيفه، داعيا إلى «التجند المستمر لعناصر الجيش من أجل الدفاع عن الحدود».

تعليقا على إمكانية طرح ملف الصحراء الشرقية على طاولة النقاش بين المغرب والجزائر، يرى الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي العباس الوردي، في حديثه لـ«الصحيفة»، أن أولى الأولويات التي يجب وضعها في الحسبان هي الدعوات المتكررة الصادرة عن الملك محمد السادس للجزائر، عبر خطاباته، والتي مفادها أن أي اختلاف لا يمكن تدبيره إلا على أساس الجلوس إلى طاولة النقاش.

ويضيف الوردي أن خطاب العرش لسنة 2025، حمل إشارات بهذا الخصوص، على اعتبار أنه تحدث على ضرورة الوصول إلى حلول لا غالب فيها ولا مغلوب، مع التركيز المتكرر على أن العلاقات مع الجوار الجزائري مبنية على تبادل الاحترام والثقة، مبرزا أن مسألة الصحراء الشرقية، على غرار العديد من الملفات الأخرى، المرتبطة أساسا بالمسار التاريخي للعلاقات بين البلدين، يمكن أن تجد حلولا دبلوماسية بالاستناد إلى سياسة «الجوار البناء».

ويرى الوردي أن الأرضية الخصبة للتعاطي مثل هذه القضايا، هي الإطار المغاربي البنّاء، القائم على الاتحاد والتعاون المشترك، مضيفا أن المغرب لم يثبت في حقه، تاريخيا، أنه كان مُعاديا للمصالح الجزائرية، أو أنه يحاول فرض سياسة الأمر الواقع، وهو ما اعتمده في مقاربة جميع القضايا بما في ذلك قضية الصحراء، وظل دائما هو المبادر لطرح الحلول، وفي هذا النطاق طرح مبادرة الحكم الذي التي ربح رهانها أمام المنتظم الدولي.

بمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء

يتقدم المدير العام لمجموعة بريد المغرب وكافة الأسرة البريدية بأحر التهاني

إلى صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده

مؤكدين ولاءهم **للعرش العلوي المجيد**، راجين **لجلالته** الصحة وطول العمر،
وأن يحفظه في **ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن**،
وفي شقيقه **صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد**،
وفي كافة **أفراد الأسرة الملكية الشريفة**.

مجموعة بريد المغرب
GROUPE BARID AL-MAGHRIB

هـــل يفـــلّ المـــاء الحديـــد؟

غار «الجبيلات» وسد «قدوسة».. حرب الموارد الطبيعية على جانبي الحدود التي تحتاج حلولا تضمن مصالح الجارين

ملف الحدود لا يحيل فقط على قضية الصحراء الشرقية، التي لا تُبدي الرباط، على المستوى الرسمي على الأقل، أي نية لطرحها خلال الأمد المنظور، لكنه مرتبط أيضا بقضايا عالقة بالفعل بين البلدين في الوقت الراهن، بعدما أدت معركة كسر العظام التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية إلى تفاقمها بشكل واضح، وفي مقدمتها قضية معادن غار الجبيلات وموارد المياه.

غار الجبيلات، الموجود بولاية تندوف، هو عبارة عن منجم للحديد، كان في الأصل موضوع اتفاقية للاستغلال المشترك بين البلدين، وُقعت في الرباط بتاريخ 15 يونيو 1972 في إطار معاهدة «خط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية» بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، وأصبحت رسمية عند نشرها بالجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 17 ماي 1973، وهي تنص على أن الاستفادة منه يجب أن تكون مشتركة بين البلدين لمدة 60 سنة. وتنص الوثيقة على أن الجزائر هي مالكة منجم «غار الجبيلات» وأنه يوجد على ترابها، لكن المغرب في المقابل يتوفر فوق ترابه على إمكانية تصريف معدن حديد غارة جبيلات وشحنها عن طريق ميناء يقع على شاطئ المحيط الأطلسي، لذلك جرى إنشاء شركة جزائرية مغربية للاستثمار في المنجم لنقل 700 مليون طن من الحديد بواسطة القطار إلى غاية شحنها في الميناء.

والشركة التي تتحدث عنها الوثيقة تمتلك مؤسسات الدولة الجزائرية ونظيرتها المغربية أسهُمها مُناصفة بالتساوي، على أن تعود ملكية المنجم للجزائر بشكل كامل بعد 60 عاما على سريان هذه الاتفاقية، ما يعني أن الاتفاق لا زال ساري المفعول إلى الآن. علما أن احتساب موعد الاستغلال المشترك ينطلق أساسا من تاريخ البدء الفعلي في العملية، إلا أن الجزائر قررت الاستحواذ على المنجم بشكل كامل سنة 2023.

إلا أن سياسة «فرض الأمر الواقع» هذه، اصطدمت بعقبتين على الطرف الآخر فالجزائر تحتاج إلى إطلالة مينائية أطلسية لضمان عمليات التصدير بتكلفة معقولة، وهو ما كان الحافز الرئيس لتوقيع اتفاقية الاستغلال المشترك أساسًا، الأمر الذي أصبح في حكم المستحيل إلا في إطار السيادة المغربية، في ظل تحكم المملكة في كامل الواجهة الأطلسية للصحراء، أما العقبة الثانية فهي ضمان الموارد المائية الوفيرة التي تتطلبها العمليات المنجمية، والتي تتهم الجزائرُ الرباطَ بتجفيفها.

«ورطة» المياه بالنسبة لغار الجبيلات، أصبحت أمرا ثابتا، وتؤكده مجموعة من مشاريع تحويل المياه من ولايات أخرى، ففي شتنبر الماضي أعلنت الجزائر عن إطلاق مشروع «ضخم» لجلب الماء من ولايات أدرار وبني عباس وبشار نحو تندوف، كاشفة أن الهدف هو إيصالها إلى موقع المشروع، وفي 23 أكتوبر 2025 نقلت وكالة الأنباء الرسمية عن المدير الولائي لقطاع الموارد المائية بتندوف إعلانه الشروع في تنفيذ مشاريع التنقيب عن المياه لإنتاج 1700 متر مكعب يوميا، قصد ربطها بالمنجم، وتتهم الجزائر المغرب، بشكل رسمي، بأنه يقف وراء أزمة المياه التي تعرفها المنطقة، وهو ما جاء مرارا على لسان وزير الري طه دربال، الذي زعم خلال مشاركته في منتدى باي العالمي للمياه سنة 2024، أن المملكة «تتعمد تجفيف المناطق الحدودية، عن طريق تعطيل التدفق الطبيعي للمياه نحو الأراضي الجزائرية»، في إشارة إلى سد «قدوسة» الذي أنشأته الرباط على وادي «كير».

هذا السد تبلغ حقينته الإجمالية، وفق أرقام وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات المغربية، 220 مليون متر مكعب، ويصل متوسط حجم المياه التي سيُعبؤها سنويا إلى 33 مليون متر مكعب، منها 30 مليونا توجه لري الأراضي الفلاحية السقوية أسفل المنشأة، مبرزة أن الهدف منه أيضا هو حماية السكان من خطر الفيضانات.

مصطفى سلمة ولد سيدي مولود، القيادي السابق في «البوليساريو»، يرى أنه في الوقت الراهن «لا يوجد ما يدعو للتفاؤل بشأن حلحلة الملفات التي وترت العلاقات المغربية الجزائرية، والتي يتداخل فيها القانون والسياسة والاقتصاد مع الأهواء الشخصية»، موضحا أن النظام الجزائري الحالي غير مستعد لفتح الملفات الكبرى المرتبطة بأمور سيادية، التي تمثل جوهر الخلاف، مثل الحدود وموارد المياه والثروات الطبيعية، على غرار تلك التي يزخر بها غار الجبيلات.

ويوضح ولد سيدي مولود، الذي عاش لعقود داخل مخيمات تندوف، أن النظام الجزائري الحالي غير مستقر، وخصوصا بعد العهدة الثانية لتبون الذي وصفه بـ«الرئيس القسري» للبلاد، وهو ما يؤكده التغيير المستمر والسريع للحكومات، كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات كبيرة بسبب اعتماده المفرط على صادرات المحروقات، هذا إلى جانب ضعف تموقع الجزائر على المستوى الدولي، كل ذلك يجعل فتح ملفات السيادة في غيرِ مصلحةِ النظام الحالي.

إلا أن المتحدث نفسه يستطرد قائلا «قد لا تكون تلك مشكلة لدى إدارة ترامب التي تهتم بالتهدئة أكثر من تركيزها على الحسم في الملفات المعقدة الذي يُفضي إلى سلام حقيقي، فالمهم عندها هو وقف الحروب أو قطع طريقها ثم الصفقات التي سيجنيها من ذلك»، مضيفا «بصيغة أخرى، سيتم إبرام السلام مع أمريكا، وليس بين المتخاصمين، وبالتالي قد تُتيح الوساطة الأمريكية نوعا من التهدئة المؤقتة بين المغرب والجزائر أما عن تفاصيل الملفات العالقة فلا أعتقد أن الوضع المحلي والظروف الإقليمية مُهيأن لها».

ويغض النظر عن المسار الذي سيتخذه ملف الصحراء بعد القرار الأخير في مجلس الأمن، فإن العقود الطويلة من الصراع بين المغرب والجزائر، حتى وإن كانت هذه القضية هي محوره الرئيس، فإن واقع الأمر يؤكد أن هذه الفترة أفرزت العديد من القضايا الأخرى المعقدة، التي ينظر إليها كل طرف من زاويته ووفق مصالحه الخاصة، والتي يرى فيها دليلا على السيادة والزعامة الإقليمية.

ويعني ذلك أن مسار المصالحة وطي صفحة الماضي قد يتطلب سنوات غير قليلة من المفاوضات والتفاهمات وحتى التنازلات المتبادلة، قبل المضي نحو الاتحاد المغاربي المنشود، بما يعنيه ذلك من تكامل اقتصادي واستقرار سياسي وإقلاع تنموي، وهي العوامل الضرورية لمنح المنطقة ككل مكانتها الطبيعية المتماشية مع إمكانياتها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي في عالم لا يؤمن إلا بالتحالفات الوثيقة وبمنطق البراغماتية.

بمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة،
يتشرف المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية،
أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي المكتب،
بتقديم أحر التهاني وأطيب المتمنيات إلى أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله،

سائلا الله عز وجل أن يحفظ مولانا الإمام بما حفظ به الذكر الحكيم،
وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي مولاي الحسن،
وأن يشد أزره بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،
ويحفظه في كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.
وأن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والاستقرار،
وأن يوفقنا جميعا لمواصلة مسيرة البناء والتنمية التي أطلقها أسلافنا في ظل القيادة الرشيدة لجلالته.

«موغادور».. محطة سياحية من زمن «المغرب الأزرق» أغرقها هوس المسؤولين بملاعب الغولف لتستنجد بمُنقذين من الشرق الأوسط

رجل الأعمال المصري سميح ساويرس أكد أن المسؤولين قاموا بتبذير أموال طائلة على مشروع سياحي أصبح مفلسا.. كاشفا أن الأخطاء المرتكبة صدمته

الصحيفة - حمزة المتيوي

كان الإنزال «الرسمي» الكبير، الذي شهده حفل توقيع اتفاقية تطوير المحطة السياحية «موغادور» بالصويرة، بتاريخ 19 دجنبر 2024، يشي بأن الأمر يتجاوز المشروع السياحي في حد ذاته، إلى خبايا أخرى أكبر. ففي صدارة الحاضرين كان هناك رئيس الحكومة عزيز أخنوش، والمستشار الملكي أندري أزولاي، للإعلان عن استثمارات مغربية مصرية إماراتية بقيمة 2,3 مليارات درهم، في مشروع بدأت الأشغال فيه منذ سنة 2006 وجرى تدشين أولى وحداته الفندقية منذ ما يقارب عقدين من الزمن.

وكان يجب الانتظار لأشهر بعد الحفل الباذخ الذي تصدرت صوره وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، حتى يظهر بعضُ ما وراء الأكمة، على لسان أحد المستثمرين الجُدد في المشروع، ويتعلق الأمر برجل الأعمال المصري سميح ساويرس، الذي سيتحدث عن هذه المغامرة التي اختار أن يخوضها بشكل شخصي، بعيدا عن مجموعة «أوراسكوم» العائلية التي ينتمي إليها، حتى يتسنى له «تصحيح» أخطاء كارثية، أدت إلى ضياع مئات الملايين من الدراهم في مشروع سياحي كان يُفترض أن يغير وجه مدينةٍ أطلسية صغيرة.

استثمارات من مصر والإمارات

المشروع الجديد كما جرى الإعلان عنه في أواخر العام الماضي، يتعلق بتنفيذ 50 في المائة من الاستثمارات بحلول سنة 2030 من طرف سميح ساويرس، إلى جانب رجل الأعمال المصري الآخر حسام الشاعر، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة «صن راين» للمنتجعات السياحية والفنادق، ثم الإماراتي حسين النويس، رئيس مجلس إدارة شركة «النويس للاستثمار»، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري.

توقيع الاتفاقية جرى في حدث حظي بتغطية إعلامية كبيرة من المغرب ومن منطقة الشرق الأوسط أساسا، وإلى جانب أخنوش وأزولاي حضرته أيضا وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني فاطمة الزهراء عمور، والوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية كريم زيدان، ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ليلى بنعلي، ومسؤولون ترابيون وإداريون إلى جانب منتخبين وفاعلين في مجال الأبناك والمال والأعمال.

بلاغ رئاسة الحكومة أورد أن مشروع محطة «موكادور» يتمتع بـ«أهمية استراتيجية» على صعيد الاقتصاد المحلي والوطني، وقال إنه يروم رفع الطاقة الإيوائية إلى 3700 سرير، بزيادة تقدر بـ 35 في المائة، مقارنة بالطاقة الإيوائية الحالية للمدينة، كما سيمكن من إحداث 20 ألف منصب شغل جديد مباشر وغير مباشر. ويشمل توسعة فندق «سوفيتيل موغادور»، وخلق 3 فنادق مطلة على الواجهة البحرية و«كلوب ميد»، ونادي شاطئي وقرية ترفيهية، بالإضافة إلى ملعب للغولف، في سبيل تعزيز «جاذبية الصويرة في العرض السياحي المتعلق بالسياحة الرياضية والثقافية».

ووفق أخنوش، فإن هذا المشروع «سيساهم في ترسيخ مكانة المغرب كوجهة سياحية رائدة، بالنظر لما يمكن أن يخلقه من دينامية اقتصادية واجتماعية في القطاع السياحي بمدينة الصويرة»، رابطا الأمر بدعوة الملك محمد السادس إلى أن «تصبح مدينة الصويرة، الواجهة الأطلسية للمملكة، فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي». وأضاف أنه جزء من «رؤية شاملة لإنعاش السياحة بالمغرب، تجمع بين تنزيل الاستثمارات الاستراتيجية وخلق فرص الشغل اللائق وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي للمملكة».

من المغرب الأزرق إلى الشرق الأوسط

وفي المقابل، فإن العديد من الأمور الغريبة التي تفرض طرح أسئلة حارقة، توارت خلف بريق المشروع «الجديد»، الذي لا يمكن، في الحقيقة، اعتباره «جديدا تماما»، فمحطة «موغادور» كانت في الأصل جزءا من مخطط «المغرب الأزرق» الذي أطلقته وزارة السياحة سنة 2001 في عهد حكومة عبد الرحمن اليوسفي، من أجل تطوير السياحة الساحلية للمساعدة في الوصول إلى رقم 10 ملايين سائح سنة 2010 كما كان مُعلنا كطموح رسمي للدولة، وذلك عبر إنشاء 6 محطات شاطئية حديثة.

مشروع «موغادور» في الصويرة كان ضمن القائمة إلى جانب منتجع «ميديتيرانيا» في السعيدية و«ليكسوس» في العرائش و«مازاغان» في الجديدة و«تاغازوت» بنواحي أكادير و«الشاطئ الأبيض» قرب كليميم، وما كان مخططا له هو الشروع في أشغاله سنة 2006 على أن يتم تدشين أول وحدة فندقية سنة 2009، ثم جرى تحديد موعد تسليمه النهائي في 2015. كان ذلك على الورق، أما على أرض الواقع، فإن الأمر كان مختلفا تماما، بعدما تحول هذا الموقع السياحي الأطلسي إلى فضاء شبه مهجور وعاجز عن تحقيق الأرباح الكفيلة بمواصلة الاستثمار.

الأمر كان يتعلق إذن بفشل ذريع ناجم عن تراكم العديد من الأخطاء، لكنه ظل طي الكتمان، إلى أن تحدث أحد المستثمرين الجدد في المشروع، ويتعلق الأمر بسميح ساويرس، فهو رغم كونه أحد أثرى أثرياء إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أنه ظل بعيدا عن عوالم السياسة، لذلك، فإن خرجاته الإعلامية تكون عادة مباشرةً ولا تعتمد على لغة «دبلوماسية»، وهو بالضبط ما حدث عندما استضافته الإعلامية المصرية لميس الحديدي عبر برنامج «الصورة» الذي بُث على قناة «النهار» منتصف أكتوبر الماضي.

> **وفق أخنوش، فإن هذا المشروع «سيساهم في ترسيخ مكانة المغرب كوجهة سياحية رائدة، بالنظر لما يمكن أن يخلقه من دينامية اقتصادية واجتماعية في القطاع السياحي بمدينة الصويرة»، رابطا الأمر بدعوة الملك محمد السادس إلى أن «تصبح مدينة الصويرة، الواجهة الأطلسية للمملكة، فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي»**

ساويرس، البالغ من العمر 68 سنة، بدأ حديثه بوصف مشروع «موغادور» بأنه «لطيف جدا بالنسبة لشخص في سنه»، على اعتبار أنه «لن يبدأ من الصفر»، وبالتالي، فإنه لن ينتظر لعقود حتى يرى نجاحه، إلا أنه مع ذلك، أكد أن الأمر يتعلق بمشروع دخله بشكل شخصي وليس عبر مجموعة «أوراسكوم»، هذه الأخيرة التي قال إنها «لم تكن مهتمة بالمشروع حين عُرض عليها»، وتابع «عُرض علينا (المشروع) نحن بالذات لأن لدينا خبرة في تطوير مدن (سياحية) مثل موغادور».

هوس الغولف الذي ضيَّع الأموال

رجل الأعمال المصري كان صريحا جدا في توصيف المشروع، إذ قال إنه كان قائما بالفعل، لكنه أضاف «دائما ما أقول إن جميع الأخطاء التي ارتكبتها في 35 سنة وفي 7 بلدان وفي 14 مشروعا، وجدتها هناك، في مشروع واحد عمره 8 أو 9 سنوات»، وتأكيدا على كلامه قال إنه لا يقصد «تلافي الأخطاء» بل وجد أنها ارتُكبت بالفعل، مضيفًا أن هذا المشروع «لو كان نجح، ما كانوا يستعينون بي بعدما قارب العشر سنوات، حينها لم يكونوا محتاجين لشخص كي يشتريه».

ومضى ساويرس بعيدا في صراحته، حين قال إن «المشروع أفلس، عِيني عِينَك»، وهي عبارة باللهجة المصرية تعني أن هذا هو التوصيف المباشر والصريح. موردا أن «موغادور» في الأصل يشبه المشروع السياحي الذي نفذته عائلته في «الجونة» بمصر، إذ يتوفر على أرض كبيرة جدا وملاعب غولف وفندق، وكان من المفترض أن يلي ذلك إنشاء فندقين آخرين أو ثلاثة، مع إنشاء مركز للمدينة، لكن ما حدث أن أمواله «ضاعت على ملعبي الغولف».

وبلهجة تكشف استغرابه من التخطيط السيء لهذا المشروع، خصوصا على مستوى تحديد الأولويات، أكد ساويرس أنه عبَّر للمشرفين عليه عن استغرابه من إنشاء ملعبين اثنين للغولف من أجل 120 غرفة فندقية، مبرزا أنه في مشروع «الجونة» مثلا جرى إنشاء أول ملعب للغولف بعد تدشين 14 فندقا وليس فندق واحد، وأوضح أن نتيجة ذلك هي مواردو كانت هي «استنزاف الأموال بشكل غير طبيعي على مدى سنوات»، مضيفا أن «فندقا واحدا لا يمكن أن يعمل».

وعندما سُئل ساويرس عن سبب ذهابه إلى المغرب أجاب «هو الذي قدم إليّ»، مضيفا أن الحديث عن ضخ استثمارات بقيمة مليار ونصف المليار دولار يدخل في خانة «المبالغة الصادرة عن الشركات»، على اعتبار أن الاستثمار الحقيقي سيكون هو المبالغ التي ستُخصص لإنشاء مكونات المشروع، وليس قيمتها بعد الانتهاء منها، وعلى هذا الأساس، فإن ما سيتم تخصيصه لمحطة «موغادور» فعليا سيكون في حدود 200 إلى 300 مليون دولار.

عملية إنقاذ من غرق مُحقق

ما كشف عنه ساويرس، يؤكد أن الأمر في الحقيقة يتعلق بعملية «إنقاذ» لا بـ«استثمار» أجنبي، كما جرى الترويج لذلك، فالحكومة نفسها هي التي بحثت عن مخرج لإنهاء حالة «الفشل» المزمنة التي عانى منها مشروع «موغادور» بعدما خُصص له وعاء عقاري مساحته 570 هكتارا، مع تأسيس شركة خاص به برأس مال أولي بلغ 200 مليون درهم، وهي شركة تهيئة محطة الصويرة موغادور المعروفة اختصارا بـ SAEMOG.

في الأصل كان المشروع مرتبطا باستثمارات مغربية أوروبية مشتركة، إذ إن 60 في المائة من رأسمال الشركة كان مملوكا للهيكل الاستثماري T-Capital الذي يضم مساهمات شركات معروفة في مجالي التأمينات والأبناك، مثل الملكية الوطنية للتأمين RMA وAXA المغرب، إلى جانب مجموعة Sanlam للتأمين حين كانت في ملكية حفيظ العلمي، الذي سيصبح وزيرا للصناعة والتجارة ما بين 2013 و2017، وبنك CFG المملوك لأمين العلمي وعادل الدويري، هذا الأخير الذي، للمفارقة، كان وزيرا للسياحة ما بين 2002 و2007، والمشروع انطلق أساسا في عهده سنة 2006.

عمليات التطوير كُلفت بها شركات أوروبية، مثل Thomas & Piron البلجيكية المتخصصة في الإنشاءات والتطوير العقاري السكني والسياحي، و Colbert ORCO الفرنسية التي كانت المطور الرئيس لأغلب أشطر المشروع، والتي عانت من أزمات مالية ابتداء من 2008، ومكتب الدراسات والهندسة المعمارية السياحية L'Atelier من فرنسا، في حين أسندت الإدارة الفندقية إلى شركة Risma التابعة لشركة Accor الفرنسية أيضا، وهي صاحبة الـ 40 في المائة المتبقية من رأسمال الشركة.

وعلى الرغم من أن المساهمين في المشروع والمشاركين في تطوير المحطة، هم من ذوي الإختصاص في المجال السياحي والعقاري والمالي، إلا أن التخطيط كان كارثيا بكل المقاييس، والأموال ذهبت في الاتجاه الخطأ حتى بعد الرفع من رأس مال الشركة، كما اكتشف سميح ساويرس، وهو أمر يمكن تأكيده بالأرقام أيضا، وذلك بسبب «الهوس» بملاعب «الغولف»، فالتصميم الأصلي يتحدث عن 3 ملاعب جرى إنشاء ملعبين منها مع بناء فندق وحيد.

وما كان مُخططا له هو الوصول إلى سعة فندقية بـ 6800 سرير، مع العديد من الشقق الفاخرة والفيلات والإقامات السياحية، إلى جانب مركز تجاري وحدائق ومرافق ترفيهية وخدماتية وصحية، وفضاء للرياضات البحرية المنسجمة أكثر مع رؤية «المغرب الأزرق» السياحية، لكن الأمر اقتصر في النهاية على فندق «سوفيتيل موغادور»، في حين نزل الطموح المعلن عنه رسميا بخصوص الطاقة الإيوائية إلى 3700 سرير فقط، لنكون بذلك أمام مشروع عصفت به رياح الصويرة مبكرا، قبل أن يستعين أصحابه بريابنة من الشرق الأوسط لعلهم يستطيعون إيصال السفينة إلى بر الأمان على سواحلها الأطلسية بأقل الأضرار.

> **بلهجة تكشف استغرابه من التخطيط السيء لهذا المشروع، خصوصا على مستوى تحديد الأولويات، أكد ساويرس أنه عبَّر للمشرفين عليه عن استغرابه من إنشاء ملعبين اثنين للغولف من أجل 120 غرفة فندقية**

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المركز الجهوي لاستثمار العيون الساقية الحمراء
Centre Régional d'Investissement Laâyoune-Sakia El Hamra
وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
MINISTRY OF INVESTMENT, CONVERGENCE AND EVALUATION OF PUBLIC POLICIES
HEAD OF GOVERNMENT
KINGDOM OF MOROCCO

بمناسبة الذكرى الخمسين
للمسيرة الخضراء المظفرة

يتشرف خادم الأعتاب الشريفة
المدير العام وموظفي المركز الجهوي للإستثمار لجهة العيون
الساقية الحمراء، بتقديم أطيب الأماني وأزكى عبارات التهاني
إلى صاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله وأيده
مشفوعة بخالص الأماني بموفور الصحة والعافية
حفظ الله تعالى جلالته بما حفظ به الذكر الحكيم
وأبقاه ذخراً لصاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
والأميرة الجليلة للا خديجة
وشد أزره بصنوه الكريم المولى رشيد
وبكافة الأسرة الملكية الشريفة
وأدام الله جلالته ملاذا لهذا الوطن موحدًا مستقراً آمناً مطمئناً
وأحاطه الله بدوام الصحة وكمال العافية
محققاً لبلده المغرب كل ما يصبو إليه من تقدم ورقي وازدهار

عقود تُوقَّع فوق الطاولات وحقوق تُسحَق تحت الأحذية..

مليون عامل يشتغلون 12 ساعة يوميا وسط 325 ألف خرق تُشرعن «عبودية المناولة»

الصحيفة - خولة اجعيفري

مع بزوغ أولى خيوط الفجر، حين تتثاءب المدن بين ظُلمة لم تغادرها تماما ونور لم يكتمل بعد، تنطلق حياة لا يراها أحد. ففي شوارع مختلف المدن المغربية التي لم تستيقظ بعد، يبدأ رجال ونساء يجرّون تعبهم كقدر يومي، يكنسون آثار الليل والنهار بمكانس صارت امتدادا لأجسادهم وحراس بوجوه متعبة يتبادلون النوبات أمام أبواب الأبناك والوزارات والمستشفيات، فيما شاحنات النظافة تشقّ الأزقة بصوت معدنيّ خافت كأنها تبتلع الصمت.

من الأعلى، يبدو المشهد مُبهرا. مدن نظيفة ومؤسسات آمنة، وطن يبدو منضبطا كصورة في تقرير أمميّ فاخر، مع عنوان إعلامي للنظافة والتحضر يتصدر كبريات الجرائد، لكن تحت هذا المشهد في العمق الذي لا تصل إليه الكاميرات يكمُن وجهٌ آخر، عمال يُستنزفون في صمت، حقوق تُدفن مع أولى خيوط النهار، عدالة غائبة لا تغطيها شعارات «الإقلاع التنموي» و«استغلال ممنهج» لم تستطع الحكومة بذل المجهود الكافي لصده وحماية حقوق مليون عامل في شركات المناولة، لتكون بذلك النتيجة أنه المغرب الذي ينهض كل صباح على صورة النظام، ويُخفي خلف واجهته اللامعة حقيقة دامغة في مدن تُدار بالعرق لا بالقانون، وبالصبر لا بالإنصاف.

خلف القفازات البلاستيكية والابتسامات الصامتة، يقف آلافُ الرجال والنساء الذين يبنون هذه الواجهة كل يوم دون أن يكون لهم نصيبٌ منها، هذه الفئة من عمّال الحراسة والنظافة... أو ما يمكن وصفه بـ «الجيش غير المعلن» الذي يحرس المؤسسات ويُنظّفها.. ثم يعود أفراده إلى بيوتهم بخُطى مثقلة وبأجر لا يكفي حتى لتغطية كلفة المواصلات، يشتغلون في صمت طويل كأن حضورهم ضرورة دون اعتراف، أو كما يصفهم أحد النقابيين في حديثه لـ «الصحيفة»: «الأشخاص الذين نراهم كل يوم دون أن نلتفت إليهم.»

حين تدقّ الساعة السادسة صباحا في الدار البيضاء أو الرباط أو طنجة أو بني ملال وغيرها، تكون هذه الفئة قد بدأت يومها بالفعل منذ الثالثة أو الرابعة فجرا. فبعضهم لم ينم بعد والبعض الآخر أنهى حراسةً ليلية ليبدأ أخرى نهارية أجورهم تتأخر، تغطيتهم الصحية منقوصة أو معدومة، وساعات عملهم تتجاوز ضعف ما يحدده القانون ومع ذلك، يواصلون العمل لأن «البديل هو الجوع»، كما قال أحدهم في تصريح لـ «الصحيفة».

على الورق، يحصل هؤلاء على كلّ الحقوق التي نصّ عليها قانون الشغل، بما فيها راتب يحترم الحد الأدنى للأجور، راحة أسبوعية، تصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأمين ضد الحوادث... لكن في الواقع، أغلبهم يعيش في منطقة رمادية لا يحكمها القانون ولا تعترف بها الدولة، لأنهم ببساطة لا يُعتبرون موظفين رسميين ولا أجراء مباشرين، هؤلاء «أجراء المُناولة»، أي الحلقة الأخيرة في سلسلة من العقود والصفقات التي تبدأ من وزارة أو جماعة ترابية أو شركة، وتنتهي عند يدٍ تعمل دون أن تعرف لصالح من تعمل بالضبط.

خلال السنة الجارية، لم يعد هذا الصمت قابلا للاستمرار ففي مختلف المدن من وجدة إلى كلميم مرورا بالدار البيضاء وبني ملال وأكادير، خرج العشرات من عمّال الحراسة والنظافة والتغذية إلى الشارع، يرفعون لافتات بسيطة المضمون عظيمة المعنى «نريد أجورنا»، «نريد التغطية الصحية»، «نريد الكرامة»، فيما لم تكن المظاهرات سوى لحظة انكشاف لنظام اقتصاديّ واجتماعيّ يعيش على هشاشتهم تحت كنف حكومة تتادي بالدولة الاجتماعية فيما شركات المناولة، وهي تلك المقاولات التي تتولى تدبير خدمات النظافة أو الحراسة أو الإطعام في المؤسسات العمومية، تحوّلت خلال العقد الأخير إلى «دولة موازية للشغل» تتغذّى من المال العام، وتوظّف بأسماء متغيّرة، وعقود مؤقتة، وفي كل صفقة تفويض تُبرم، يُعاد إنتاج النموذج نفسه، إدارة عمومية تشترِي الخدمة بأقلّ كلفة، وشركةٌ وسيطة تُقلّص المصاريف على حساب حقوق الأجراء، ووزارة شغل صامته قد تُسجّل المخالفات لكن دون أن تُغيّر شيئا.

هكذا، تبدو المنظومة مُحكمةً ومغلقة، المؤسسات العمومية والجماعات تُفوّت التدبير، والشركات تتسلّم المهام، والعمال يشتغلون، والكلّ يربح إلا من يعمل، فالأجور تتأخر، والساعات تتضاعف، والعقود تُجدّد على الورق دون أثرٍ فعلي، وما كان يفترض أن يكون تدبيرا عقلانيا للخدمات تحوّل إلى آلية للاستغلال والاستعباد المنظّم، حيث يُختزل الإنسان في رقم داخل دفتر التحملات.

> **على الورق، يحصل هؤلاء على كلّ الحقوق التي نصّ عليها قانون الشغل، بما فيها راتب يحترم الحد الأدنى للأجور، راحة أسبوعية، تصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأمين ضد الحوادث... لكن في الواقع، أغلبهم يعيش في منطقة رمادية لا يحكمها القانون ولا تعترف بها الدولة، لأنهم ببساطة لا يُعتبرون موظفين رسميين ولا أجراء مباشرين، هؤلاء «أجراء المُناولة»**

وبين دفاتر التحملات ومحاضر الصفقات، وبين تصريحات المسؤولين وشهادات العمّال، تتكوّن خريطة معقدة من المصالح المتقاطعة، تكشف كيف تمّ تفويض قطاع كامل إلى منطق الربح السريع والمقاولات الصورية، وكيف تُستنزف الأموال العامة عبر شركات لا تُصرّح بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، بينما تتحدث الحكومة عن «تعميم الحماية الاجتماعية» ضمن مفارقة تُعرّي النظام بأكمله وتدفعنا للتقصي حول تحوّل مفهوم «الخدمة العمومية» إلى تجارة مربحة على حساب من يُقدّمونها فيما أصبح الصمت هو الثمن الذي يدفعه العامل مقابل استمرار عمله.

فما يُرى في واجهة المدن ليس سوى نصف الحقيقة أما النصف الآخر فيتراكم في الظل، حيث يُنظَّم الاستغلال بذكاء إداري ويُدار الفقر بالقانون، ويجعل وراء كل شارع نظيف هناك حكاية تعب منسيّ، ووراء كل باب محروس هناك عقد غير موقع، ووراء كل وجبة ساخنة في مؤسسات الدولة هناك طاوٍ لا يملك حتى بطاقة تغطية صحية.

كيف تحوّل التفويض العمومي إلى صناعة هشاشة

خلف كل بوابة مؤمّنة وحائط نظيف، يقف حارس أمنٍ خاص يقطع يومه بين الحذر والانتظار، يُراقب الداخلين والخارجين بزي رمادي مُتعب، يحمل في جيبه عقدا هشًّا وفي قلبه خوفا صامتا من فقدان لقمة العيش... من بعيد، تبدو الأمور منسّقة شركات تتكفّل بالحراسة، جماعات تفوّت التدبير، إداراتٌ توقع العقود، لكن في عمق هذا النظام الهادئ تتكشّف منظومةٌ كاملة بُنيت على الهشاشة. وفق المعطيات التي توصلت إليها «الصحيفة»، من الجمعيات المهنية وفي غياب معطيات رسمية، فإن عدد العاملين في قطاع الحراسة الخاصة وحده يُقدَّر بحوالي مليون شخص، وهو رقمٌ ضخم يكشف أن هذه المهنة التي كانت تُعتبر استثناء تحوّلت إلى قاعدة غير رسمية في سوق الشغل المغربي.

وتشير المعطيات الخاصة التي تتوفر عليها «الصحيفة»، إلى أن أكثر من 12 ألف شركة تنشط في هذا المجال، لكن المرخّص منها لا يتجاوز 7000، أي أن نصف السوق تقريبا يعمل خارج الإطار القانوني أو ضمن ثغرات إدارية تجعل المراقبة شبه مستحيلة، فيما البعض يشتغل برخصة منتهية الصلاحية، والبعض الآخر يمارس في الظلّ تحت مسمّيات مختلفة، بينما الإدارات العمومية تتعامل معها عبر صفقات ودفاتر تحملات مصاغة بلغة تقنية لا تُلزم أحدا بما يكفي.

القصة تبدأ من دفتر داخل مؤسسة عمومية أو مقاطعة أو جماعة، حيث يُدرج بند «الحراسة الخاصة» ضمن الصفقات العمومية، وهناك تُبرم الإدارة عقدا مع شركة تُقدّم العرض الأرخص لا الأفضل، وفي هذه اللحظة بالذات يبدأ التنازل الأكبر، فالشركة كي تربح الصفقة تخفّض كلفة اليد العاملة إلى الحدّ الأدنى، فتدفع للعامل راتبا لا يتجاوز 2000 أو 2500 درهم في أفضل الحالات أما ساعات العمل، فتتجاوز في الغالب اثنتي عشرة ساعة متواصلة دون أي تعويض إضافي أو راحة أسبوعية منتظمة، فيما يتسلّم الحارس زيه الجديد وكلمة المرور إلى البوابة الإلكترونية للمؤسسة، لكنه لا يتسلّم حقوقه كاملة، لا تصريح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا تأمين عن الحوادث، ولا استقرار مهني يضمن له غدا أقل قلقا.

هذا الواقع لا يمكن اختزاله في سلوك الشركات وحدها، بل هو نتيجة بنية قانونية وتنظيمية هشّة تسمح باستمراره، فمدونة الشغل التي يُفترض أن تكون حائط الصدّ الأول ضد الاستغلال، تُفرغ أحيانا من مضمونها بسبب الغموض في تطبيق بعض موادها، فمثلا المادة 184 تنص بوضوح على أن مُدة الشغل العادية لا تتجاوز 44 ساعة في الأسبوع (2288 ساعة في السنة)، ويجب ألا تزيد يوميا عن 10 ساعات كحد أقصى إلا في حالات استثنائية محدّدة بالمواد 190 إلى 192، فيما التوقيت الطبيعي أساسا هو 8 ساعات، لكن في الممارسة اليومية يتحوّل هذا الاستثناء إلى قاعدة، ويُستخدم لتبرير تشغيل الحراس ساعات تفوق ضعف السقف القانوني.

وأصل الإشكال يكمن في «الخلط القانوني» الذي يضع هذه الفئة في منطقة رمادية بين نظام الأجراء العاديين ونظام المهن ذات الطابع المتواصل أو المستعجل، وبحكم هذا الغموض، تجد الشركات ثغرات تتيح لها تمديد ساعات العمل وتجاوز مقتضيات الراحة الأسبوعية دون أن تُعتبر في وضعية خرق صريح للقانون، فالقواعد العامة تُطبّق نظريا، لكن النصوص الاستثنائية تُستغل عمليا، لتتحوّل حماية العامل إلى حبر على ورق.

في ظل هذا اللبس، تتراخى أجهزة التفتيش عن أداء دورها كاملا، لأن معايير الضبط نفسها غير واضحة والرقابة على العقود لا تتجاوز الجانب الشكلي، فيُعتمَد في كثير من الحالات على تأويل فضفاض يسمح بتجاوز الحدود الزمنية «ما دامت طبيعة المهنة تتطلب حضورا دائما»، وهكذا، يصبح القانون الذي وُضع لصون الكرامة أداة لتبرير الإجهاد، ويتحوّل من درع للحماية إلى مظلة للانتهاك، فما يعيشه الحراس وعمال الخدمات في الواقع هو خلاصة تواطؤ الصمت الإداري مع ثغرات النص القانوني، أي بشكل عام منظومة تتيح الاستغلال دون أن تُسميه، وتغطي الهشاشة بمفردات قانونية تبدو منضبطة على الورق لكنها مفخخة بالتأويل.

في الميدان، لا شيء يبدو صدفة، النظام نفسه يُعيد إنتاج هشاشته عبر آلية المناولة والعامل لا يتبع المؤسسة التي يشتغل فيها، بل الشركة التي تملك العقد، وإذا انتهت الصفقة أو تغيّر المتعاقد يُرمى العامل خارجا، إذ لا شيء يلزم الإدارة بتشغيله من جديد، ولا شيء يُجبر الشركة الجديدة على الاحتفاظ به. إنهم أجراء بلا جذور، كأنهم مياومون في نظامٍ دائم، وبعضهم قد يشتغل عشر سنوات في نفس المرفق العمومي دون أن يُدرَج اسمه في أي لائحة رسمية.

في حديثه لـ«الصحيفة»، يتحدث الحارس عبد الرحمان (اسم مستعار) بنبرة تجمع بين الإعياء والاستسلام، بينما لا يزال واقفا عند مدخل إحدى الشركات في حيّ المعاريف بالدار البيضاء، وهو يقول: «أبدأ عملي في السابعة صباحا ولا أغادر إلا بعد السابعة مساء، اثنتا عشرة ساعة متواصلة، في الحرّ والبرد، دون أي تعويض عن الساعات الإضافية، أما راتبي فلا يتعدى 2500 درهم في الشهر بالكاد يكفي لأداء الكراء وفاتورة الكهرباء والماء، وأحيانا يتأخر الأجر لأسبوعين أو أكثر، لكنني أصمت، لو رفضت أو عبرت عن التذمر هناك آخرون ينتظرون مكاني».

يتحدث الرجل بعينين تلاحقان حركة المارة، كأنه يزِنُ كلماته بميزان الخوف وهو يقول: «الخدمة فهاد القطاع بحال الوقوف على حبل رقيق أو شعرة راس»، ثم يضيف بتنهيدة: «ماعنديش عقد قار وما كاين لا تأمين لا راحة أسبوعية غير الله اللي كيحفظنا»، في نبرة صوته اختصار لمأساة جيش من العمّال الذين يشتغلون في صمت يائس، يعيشون على حافة القانون بين الخوف من الطرد والضرورة التي تفرض استمرارهم.

في الجهة المقابلة، يؤكد أحد الفاعلين النقابيين في الجمعية الوطنية لحراس الأمن الخاص لـ «الصحيفة» أن وضع عبد الرحمان ليس استثناءً، بل القاعدة، موردا: «هذا القطاع أصبح سوقا مفتوحا لكل من أراد الاغتناء السريع، هناك شركات تُنشأ في يومٍ وتبدأ بتدبير صفقات عمومية في اليوم الموالي، بلا تراخيص مضبوطة ولا مراقبة من مفتشيات الشغل».

ويضيف المتحدث نفسه بنبرة غاضبة: «نحن نتكلم عن عشرات الشركات التي تُمنح عقودا بملايين الدراهم لتأمين مؤسساتٍ عمومية كبرى، لكنها في المقابل تُصرّح بعدد أقل من المستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتدفع أجورا تقلّ بكثير عن الحدّ الأدنى القانوني، هذا ليس فقط خرقا للقانون، بل استنزاف ممنهج لكرامة العامل».

ويتابع موضحا أن «المشكل في الأصل قانوني وهيكلي، لأن مدونة الشغل لم تعد مواكبة لتطور المهنة، فالكثير من الشركات تستغلّ الغموض في النصوص لتبرير تشغيل الحراس لساعات طويلة دون تعويض، أو لفصلهم عند انتهاء العقد دون أي التزام بالتعويض أو إعادة الإدماج»، وبالنسبة له، ما يجري هو»تحويل للفراغ القانوني إلى مورد اقتصادي»، حيث تكتفي الإدارات العمومية بإبرام الصفقات دون أن تراقب كيف تُنفّذ، «فتربح الشركة المال وتربح الدولة الصورة، ويخسر العامل كل شيء».

> **تشير المعطيات الخاصة التي تتوفر عليها «الصحيفة»، إلى أن أكثر من 12 ألف شركة تنشط في هذا المجال، لكن المرخّص منها لا يتجاوز 7000، أي أن نصف السوق تقريبا يعمل خارج الإطار القانوني أو ضمن ثغرات إدارية تجعل المراقبة شبه مستحيلة**

في حديث آخر لـ«الصحيفة»، يروي الحارس عبد الصمد، الذي يعمل منذ خمس سنوات في إحدى الإدارات العمومية بالعاصمة الرباط، قصته بصوت يخنقه التعب أكثر من الكلمات: «كنت أظنّ أن الاستقرار سيأتي مع السنوات، لكن لا شيء تغيّر. أعمل منذ 2019 في نفس المرفق تحت إدارة ثلاث شركات مختلفة، كلما انتهى عقد شركة وجاءت أخرى، يبدأ العدّ من الصفر... عقد جديد، راتب أقل، وحقوق تذوب كأنها لم تكن. لا أحد يعترف بأنني أشتغل هنا، منذ ست سنوات كل مرة يطلبون مني عقدا جديد وسجلا عدليا جديدا، وكأنني موظف مؤقت في بلدي».

يتحدث عبد الصمد وهو ينظر إلى الأرض قائلا: «ما كاين لا CNSS لا تأمين، وحتى العطل كيقطعوها من السالير، ومع ذلك ما نقدرش نحتج، لأن اللي يحتج كيتعوض ففنفس النهار بواحد آخر».

إلى جانبه، يقطع عامل النظافة عبد الكبير، الذي يشتغل في مؤسسة تعليمية خاصة، حديث زميله ليقول: «حنا خدامين بلا نفس كيطلبو منا ندّيرو كلشي فالصباح، نمسحو الأقسام وننظفو المراحيض ونخرجو الزبل، وكل هذا بـ 2200 درهم فالشهر، والراتب كيتأخر شي مرات حتى لعشرين فالشهر ملي كنسولو، كيجاوبونا الشركة ما خلصاتناش».

يضحك مُحدثنا بمرارة، ويضيف: «المشكل ماشي غير فالأجرة، المشكل أنه كتعطى صفقات بالملايين، ولكن العامل اللي كينظف المدارس ما عندوش حتى بطاقة التغطية الصحية كيعيش بين المرض والخوف، وإذا طاح ما كيلقاش حتى شكون يسول فيه».

> **«المشكل ماشي غير فالأجرة، المشكل أنه كتعطى صفقات بالملايين، ولكن العامل اللي كينظف المدارس ما عندوش حتى بطاقة التغطية الصحية كيعيش بين المرض والخوف، وإذا طاح ما كيلقاش حتى شكون يسول فيه».**
>
> عبد الكبير، عامل النظافة

تصريحات عمال النظافة والأمن والطبخ الكثيرة من لدن الأشخاص الذين تواصلت معهم «الصحيفة» أو التقتهم في الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام البرلمان يوم الاثنين 20 أكتوبر 2025، والتي أعقبها لقاء رسمي بين أعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية وهشام صابري، كاتب الدولة المكلف بالشغل، تلخص مأساة طبقة من العمّال تُسند إليها أكثر المهن هشاشة في البلاد، بين الحارس الذي يقف على قدميه اثنتي عشرة ساعة في اليوم دون راحة، والعامل الذي يمسك المكنسة ليبقي المدينة لامعة، فيما حياته تتآكل في العتمة، إذ تتشكل ملامح قطاع يشتغل في خدمة النظام، لكنه نفسه بلا نظام يحميه.

ورغم هذا الواقع، تواصل المؤسسات العمومية والخاصة أيضا التعاقد مع هذه الشركات بلا تدقيق كافٍ في احترامها لمدونة الشغل، وتُفتح الصفقات في القاعات الرسمية بحضور المراقبين الماليين، لتُعلن النتائج وتُوقّع العقود، ثم يُغلق الملفّ ويوضع في الأدراج، ولا أحد يسأل بعد ذلك عن الحارس الذي يقف ليلا أمام الباب الحديدي، ولا عن عاملة النظافة التي تعود إلى بيتها بعد اثنتي عشرة ساعة لتجد ابنها نائما، والقانون يكتفي بالتنصيص على العقوبات، لكنه لا يملك من ينفّذها.

السكوري يقابل الاحتجاجات بالوعود الوردية.. ولكن!

حين تزايدت الاحتجاجات النقابية، وبدأت الملفات تتسرّب إلى الإعلام، خرج وزير التشغيل يونس السكوري بخطاب بدا تصالحيا أكثر منه إصلاحيا أمام كاميرات القناة الثانية، إذ قال بصيغة أقرب إلى التبرير: «حراس الأمن الخاص يؤدّون مهاما لا تندرج ضمن اختصاصهم، وهذه اليد العاملة الرخيصة أصبحت تمثل الحائط القصير في سوق الشغل». قبل أن يضيف: «الوزارة تشتغل على مراجعة مدونة الشغل لتصحيح هذه الوضعية، وتنظيم ساعات عمل هذه الفئة وضماناتها الاجتماعية.»

بدا كلامه اعترافا نادرا من مسؤول حكومي، بأن أحد أكبر القطاعات غير المهيكلة في البلاد يعيش فوض تشريعية مقنّنة، وبدا أيضا كأنه وعد بإصلاح شامل طال انتظاره، لكن ما لم يقله السكوري هو أن تصريحه لم يكن سوى تصحيح لفظي لصورة مهزوزة أكثر منه التزاما فعليا بإصلاح قانوني حقيقي. فبعد أسابيع من ذلك، ظلّ كل شيء كما هو، لم يُودع أي مشروع قانون لتعديل مدونة الشغل، ولم تُعقد جلسات استماع برلمانية، ولم تُعلن الوزارة عن جدول زمني واضح للإصلاح الذي تحدّث عنه.

بالمقابل أفادت مصادر نقابية لـ «الصحيفة» أن كاتب الدولة المكلّف بالشغل، هشام صابيري، هو من تحرّك فعليا على الأرض حيث بادر إلى الاتصال واستقبال شكايات شفهية ومكتوبة من المتضررين واستقبل النقابة الوطنية لأعوان الحراسة والنظافة والطبخ، في لقاء جمعه بقيادتها في مقر الوزارة بالرباط. والنقابة خرجت من اللقاء بانطباع متناقض: وعودٌ كثيرة، التزامٌ لفظي بـ»مضاعفة عمليات التفتيش» و»محاربة خروقات الشركات المفوَّضة»، لكن بلا آليات ولا تواريخ محددة، لكن، ووفق المصادر ذاتها، فإن صابيري بدا أكثر واقعية من السكوري، لكنه في الوقت نفسه بدا محكوما بحدود منصبه الضيقة ككاتب الدولة لا وزير يملك سلطة القرار السياسي.

وأورد مصدر نقابي لـ «الصحيفة»: «ما نُحذر منه، هو غياب الإرادة السياسية لوزير التشغيل يونس السكوري فمع تصريحاته لم نر شيئا تغيّر لا تفتيشات إضافية، لا لائحة بالشركات المخالفة، ولا حتى ردّ على مراسلاتنا المتكررة الوزارة تدير الأزمة بالتأجيل، لا بالإصلاح.»

وزاد المصدر النقابيّ الغاضب لـ«الصحيفة»: «تصريحات السكوري لم تكن سوى محاولة لشراء الوقت نحن نعرف أن الوزارة تعرف الخلل بما فيها التنظيمي ضمن منطق تسود فيه الحسابات الشخصية والحزبية، لكنها لا تجرؤ على مواجهته الإصلاح عندهم ليس أولوية، بل تأجيل دائم».

تلك المفارقة بين الخطاب الرسمي والحقيقة الميدانية تكشف جوهر المشكلة، وزارةٌ تتحدث عن الإصلاح دون أن تملك أدواته، ووزير يطلق الوعود أمام الكاميرات بينما الصمت يسود المكاتب الإدارية. فالسكوري، الذي تحدث عن «مراجعة مدونة الشغل» يعلم أن هذا الورش معلق منذ ثلاث حكومات، وأن أي تعديل يمرّ عبر حوار اجتماعي معقّد يُفضي غالبا إلى تسويات شكلية، لا إلى إصلاحاتٍ جوهرية.

وبينما كان الوزير يتحدث عن «تنظيم ساعات عمل الحراس» كان الواقع يؤكد أن هؤلاء يواصلون العمل 12 ساعة يوميا بلا تغطية اجتماعية حقيقية، أما المفارقة المؤلمة فهي أن من يُفترض أن يحميهم لا يستطيع حتى فرض احترام الحدّ الأدنى من القانون القائم.

ورغم كل ذلك، يواصل الخطاب الحكومي التسويق لفكرة «الإصلاح في الأفق» وهنا الوزير يتحدث عن «إرادة سياسية» و»ورش مفتوح للحوار الاجتماعي»، لكن النقابات تسأل أين النصوص؟ أين المراسيم؟ أين الرقابة؟ في المقابل، تُظهر محاضر الوزارة أن عدد مفتشي الشغل في المغرب لا يتجاوز بضع مئات مقابل عشرات الآلاف من الشركات، وهو رقم يجعل فكرة «مضاعفة التفتيش» أقرب إلى شعار إعلامي منه إلى إجراءٍ واقعي، أما الميزانية المخصّصة للمراقبة، فتبقى هامشية مقارنة بحجم سوق الحراسة والنظافة الذي تُقدّر معاملاته بمليارات الدراهم سنويا.

بيروقراطية تعطل الإصلاح.. حين يتكلم المسؤول الثاني ويغيب الأول

بعد محاولات عدة من طرف «الصحيفة» من أجل التواصل مع وزارة التشغيل ممثلة في الوزير السكوري بهدف الحصول على موقف رسميّ من الاختلالات التي تطال قطاع الحراسة والنظافة والطبخ داخل المؤسسات العمومية، ظلّ التجاهل والصد هو سيد الموقف، وكأنّ الملفّ لا يستحق تعليقا سياسيا أو توضيحا تقنيا، ما بدا مفارقا لحجم الأرقام والاحتجاجات، ودفع بنا إلى التوجّه نحو المسؤول التنفيذي الأقرب إلى الميدان.

في الطابق الثالث من مبنى مندوبية التشغيل في العاصمة الرباط، وجدنا كاتب الدولة المكلّف بالشغل هشام صابيري، الذي وضع أمامنا على مكتبه رُزَما من المراسلات النقابية والشكايات الفردية بعضها يحمل تواريخ متفاوتة وأخرى تتضمن وثائق رسمية متعلقة بتأخر الأجور وغياب التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يعكس زحمة ملفّ يتضخّم بصمت.

صابيري، الذي لم يمرّ يعدُ عامٌ واحدٌ على تعيينه كاتبًا للدولة مكلفا بالتشغيل، بدا أكثر انفتاحا على تشخيص الاختلالات مما تسمح به لغة البلاغات الوزارية التقليدية، إذ أكد أن مراقبة ظروف الشغل داخل شركات المناولة «من الأولويات الأساسية للإدارة بالنظر للهشاشة التي يعاني منها بعض العمال»، مضيفا أن «نمط المخالفات يتكرر بصيغة واحدة وهو التحايل على مقتضيات القانون لإلغاء الالتزامات الاجتماعية، وتقليصها كلما أمكن».

ولإسناد كلامه، كشف عن حصيلة التفتيش لسنة 2024 التي باشرها بعد تعيينه بأشهر وأعلن عنها في فبراير حيث نفّذت المفتشيات أكثر من 39 ألف زيارة للوحدات الإنتاجية، أسفرت عن 325 ألف ملاحظة، ضمنها 84 ألفا تتعلق بالأجور، و16 ألفا بالحماية الاجتماعية، و5000 مرتبطة بالصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى 222 محضرا قُدّم للقضاء، وهذه الأرقام لا تحكي عن ظواهر منعزلة، بل عن خريطة وطنية من الاختلالات تتوزع بالتساوي تقريبا بين الجهات.

وفي ما يتعلق بالشكايات المدعمة بوثائق رسمية تخصّ شركات متعاقدة مع مؤسسات عمومية، أوضح صابيري أن كتابة الدولة تُحيل الملفات بشكل مباشر إلى المفتشيات الترابية التي تباشر عمليات تحقق ميداني، وتنقل يوميّ، يفضي أحيانًا إلى تحرير محاضر زجرية أو إحالتها على النيابة العامة، لكن الرجل لم يُخفِ أن هذا المسار يعاني من البطء المؤسساتي، فالمفتشون كما قال كاتب الدولة المكلف بالتشغيل «يحتاجون إلى موارد بشرية وتحفيزات مادية وإنصاف إداري».

وأصار صابيري إلى أن الإدارة شرعت في مراجعة النظام الأساسي للهيئة ومرسوم التعويضات عن التنقل لمحاولة تحسين الشروط المهنية، ورغم تعيين 611 مفتشًا على مدى خمس سنوات، يظلّ هذا العدد بعيدا عن تغطية سوق تتجاوز فيها الشركات والصفقات عشرات الآلاف.

وفي جوابه على سؤال «الصحيفة» حول سبب عدم فرض شروط اجتماعية صارمة على الشركات الحائزة على الصفقات العمومية، رد صابيري بأن التصريح لدى لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شرطٌ إلزامي ضمن دفاتر التحملات، وأن المستحقات المالية لا تُصرف للشركات إلا بعد الإدلاء بما يثبت احترامها للالتزامات الاجتماعية. ومع ذلك، يعترف المسؤول الحكومي، ضمنيا بأن بعض الشركات «تتلاعب بالتصريح وتُخفي جزءا من اليد العاملة» للهروب من الكلفة، وهو ما يجعل أجر العامل على الورق غير مطابق لأجره في الواقع، فيما الحلّ بالنسبة له يكمن في الربط الرقمي بين أجهزة التفتيش والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حتى لا يبقى التصريح شأنا ورقيا يمكن التلاعب به.

وفي معرض تعليقه على تصريح وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أمين التهراوي، الذي أشار في وقت سابق إلى أجورٍ تتراوح بين 600 و1000 درهم لعمّال الحراسة داخل المستشفيات العمومية، اكتفى صابيري بالقول إن «هذا غير مقبول»، معتبرا أن تحميل هؤلاء مسؤولية قصور المنظومة الصحية «اختزال مُخلّ» لأنهم ببساطة «أجراء خارج الإطار الطبي» يخضعون لتعليمات الشركات المفوَّضة، لا لقيادة المستشفى نفسها، وبالنسبة له، لا يمكن نقاش جودة الخدمة دون احترام الحدّ الأدنى للأجور والتصريح لدى الضمان الاجتماعي. وحين سُئِلَ من لدن «الصحيفة» عن إمكانية نشر قوائم الشركات المخالفة، بدا الجواب قانونيا بحتا وهو يقول «حيّدا لو سمح القانون بذلك»، وهي جملة تختصر فجوة الشفافية في النظام، إذ هناك مخالفٌ معروف لكن لا يمكن تسميته، وهناك خرق موثّق لكن لا يمكن نشره، وبين هذا وذاك، يضيع العامل في منطقة رمادية لا تكشفها دفاتر التحملات.

أكثر من ذلك، كشف صابيري أنّ كتابة الدولة أنهت عددا من الصفقات مع شركات لم تحترم التزاماتها الاجتماعية داخل مؤسسات صحية وتعليمية، ما يعني أن الخلل ليس محصورا في المقاولات الصغيرة، بل يطال خدمات حساسة يفترض أن تكون نموذجا لاحترام القانون.

ورغم كل هذا الحراك المكتبي، تُعيد تصريحات كاتب الدولة إنتاج المفارقة ذاتها، مسؤولٌ ثان يتحرك ويفتح قنوات استقبال ويجمع الأرقام ويوقّع المحاضر، بل ويتواصل مع الصحافة ويتفاعل مع أسئلة «الصحيفة»، بينما المسؤول الأول عن القطاع يكتفي بالصمت أو بالتصريحات العامة حول «ورش الإصلاح» و»الحوار الاجتماعي» دون جدول زمني أو أفقٍ تشريعي محدد وفي الخلفية، يحوم شبح التضييق وتفويض الاختصاص الذي لم يُستكمل بعد، ما يترك صابيري يتحرك في هامش ضيق لا يسمح له باتخاذ قرارات تنفيذية مباشرة، ويُبقي المبادرة السياسية في يد وزير لم يُمسك الملف بما يكفي من الجدية.

وبين صمت الوزير ومجهود كاتب الدولة، وبين القوانين التي تبدو منضبطة على الورق وفضفاضة على الأرض، يستمر العامل نفسه في العمل اثنتي عشرة ساعة يوميا، دون تغطية اجتماعية أو استقرار مهني. هنا فقط تتضح الصورة الكاملة الدولة تُدير الشغل عبر مقاولات وسيطة، وتحاسب الشركات على الورق، وتدفع الأجور عبر دفاتر التحملات، لكنّها لا تحمي من يقف في البرد أمام أبوابها الحديدية وعند هذه النقطة، لا يعود السؤال: من المسؤول؟ بل يصبح لماذا كان الطريق إلى العدالة أطول من الطريق بين البوابة الحديدية ومكتب المسؤول؟.

> **وزارةٌ تتحدث عن الإصلاح دون أن تملك أدواته، ووزير يطلق الوعود أمام الكاميرات بينما الصمت يسود المكاتب الإدارية، فالسكوري، الذي تحدث عن «مراجعة مدونة الشغل» يعلم أن هذا الورش معلق منذ ثلاث حكومات، وأن أي تعديل يمرّ عبر حوار اجتماعي معقّد يُفضي غالبا إلى تسويات شكلية، لا إلى إصلاحاتٍ جوهرية.**

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵜⴰⵡⴰ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

بمناسبة حلول الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، والتي تتزامن هذه السنة مع القرار التاريخي لمجلس الأمن الدولي الذي يكرس سيادة المملكة الكاملة على أقاليمها الجنوبية، تتشرف السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، أصالة عن نفسها ونيابة عن كافة أطر وموظفي الوزارة، بأن تتقدم إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بأسمى عبارات التهاني والتمنيات، مقرونة بأصدق مشاعر الولاء والوفاء وبخالص الدعاء لجلالته بدوام الصحة والعافية.

كما نرجو الله عز وجل بأن يُقر عين جلالته بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة خديجة وبشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وأن يحفظ الأسرة الملكية الكريمة بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يديم على الشعب المغربي الأمن والتقدم والازدهار.
إنه سميع مجيب.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الذكرى 50 للمسيرة الخضراء

خديمة الأعتاب الشريفة ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

حاورته - خولة اجعيفري

هشام صابيري، كاتب الدولة المكلف بالشغل

فسخنا تعاقدات مؤسسات عمومية مع عدة شركات بسبب عدم احترام التزاماتها القانونية والاجتماعية تجاه الأجراء

هشام صابيري
كاتب الدولة
المكلف بالشغل

- **أعلنتم في يناير الماضي، بعد أشهر قليلة من تعيينكم عن إطلاق عمليات تفتيش ميدانية تستهدف شركات الحراسة والنظافة والطبخ للتحقق من احترامها لقانون الشغل، هل يمكن أن تقدموا لنا حصيلة أولية لهذه العمليات؟ وكم عدد الشركات التي شملها التفتيش إلى اليوم؟**

صحيح، فمراقبة أوضاع العاملات والعمال في شركات الحراسة والنظافة والطبخ من الأولويات الأساسية للوزارة، نظرا للهشاشة التي يعاني منها بعض العمال في شروط الشغل والتي لا ننكرها، لكن على الرغم من اختلاف الممارسات والخروقات بين الشركات، فإن الجوهر يبقى واحد وهو مخالفة أحكام مدونة الشغل والتحايل على القانون، من أجل التهرب من الالتزامات الاجتماعية والقانونية اتجاه الأجراء.

وفي هذا الإطار، تطلق الإدارة سنويا حملة وطنية مكثّفة للتفتيش ابتداءً من شهر يناير، وقد شملت إلى حدود اليوم مئات الشركات العاملة في هذا القطاع على الصعيد الوطني، موزعة على مختلف جهات المملكة، وقد تم إنجاز أكثر من 39 ألف زيارة للوحدات الإنتاجية خلال سنة 2024، أسفرت عن تسجيل 325 ألف ملاحظة، من بينها ما يناهز 84 ألف ملاحظة تتعلق بالأجور، و5000 ملاحظة مرتبطة بالصحة والسلامة، و16 ألف ملاحظة تخص الحماية الاجتماعية، مؤكدا أنه تم تحرير 222 محضرًا للمخالفات.

وقد مكنت هذه العمليات من رصد عدد من المخالفات المتعلقة أساسا بعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعدم احترام الحد الأدنى للأجور، وتأخر الأداء أو غياب عقود العمل، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حق المخالفين، بما في ذلك توجيه الإنذارات وتحرير المحاضر.

وتهدف هذه الحملة إلى إرساء مبدأ المساواة والعدالة في علاقات الشغل، وضمان الحقوق الأساسية للأجراء، مع مواصلة الجهود لتكثيف المراقبة الميدانية خلال الأشهر المقبلة.

> منهجية التفتيش المعتمدة من طرف الوزارة لم تقتصر على جهة بعينها في المرحلة الأولى، بل استهدفت مقاولات من كل جهات المملكة بشكل متوازٍ، لضمان شمولية المراقبة وعدالة المعالجة، مع التركيز على ضمان احترام الحد الأدنى للأجور، والتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- **هل يمكن أن نعرف الجهات أو المدن التي كانت في المرحلة الأولى من هذه الحملات؟ وهل رصدتم خروقات ممنهجة في مناطق معينة أو لدى شركات محددة؟**

المعطيات التي توصلنا بها من خلال عمليات التفتيش الميدانية، تؤكد أن الخروقات المسجلة في قطاع شركات الحراسة والنظافة والطبخ ليست مرتبطة بجهة أو إقليم معين، بل هي ظاهرة عامة تمتد عبر مختلف مناطق المملكة، فأجراء هذا القطاع اليوم يتواجدون في كل ربوع البلاد، خاصة بعد تعاقد الإدارات والمؤسسات العمومية مع شركات المناولة في مجالات الحراسة والنظافة والإطعام.

ولهذا، فإن منهجية التفتيش المعتمدة من طرف الوزارة لم تقتصر على جهة بعينها في المرحلة الأولى، بل استهدفت مقاولات من كل جهات بشكل متوازٍ، لضمان شمولية المراقبة وعدالة المعالجة، مع التركيز على ضمان احترام الحد الأدنى للأجور والتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- **بلغنا أنه جرى تلقي شكايات مدعّمة بوثائق رسمية ضد بعض الشركات المتعاقدة مع مؤسسات عمومية. هل باشرت المفتشية التحقيق فعلا في هذه الملفات؟ وما النتائج المبدئية؟**

صحيح ما توصلتم به، فمن جانبها أيضا تتوصل كتابة الدولة المكلفة بالشغل بشكل مستمر بمجموعة من الشكايات من الأجراء أو منظمات نقابية، وأحيانا تكون هذه الشكايات مدعمة بوثائق رسمية تتعلق ببعض الشركات المتعاقدة مع مؤسسات عمومية.

ولكن ما أرغب في تأكيده هو أنه فور توصلنا بهاته الشكايات يتم توجيهها إلى المفتشية المعنية وتتم معالجتها، كما يتم إخبار المعني بالأمر بمآلها، ويباشر جهاز تفتيش الشغل عمليات تحقق ميدانية للتأكد من صحة المعلومات الواردة، ويجري، في حال ثبوت المخالفات، تحرير المحاضر القانونية اللازمة ضد كل من ثبت في حقه خرق لمقتضيات مدونة الشغل أو انتهاك لحقوق الأجراء، سواء تعلق الأمر بقطاعات الحراسة والنظافة والطبخ، أو بقطاعات أخرى خاضعة لمراقبة جهاز تفتيش الشغل.

ويمكن القول إن هذه الآلية التفاعلية بين الفاعلين النقابيين والأجراء والإدارة عبر الشكايات تشكل رافعة أساسية لتعزيز الرقابة وحماية الحقوق الاجتماعية للأجراء، وهذا ما نعمل عليه ككتابة الدولة المكلفة بالشغل من خلال ابتكار آليات رقمية جديدة متطورة تشجع المتضرر من تقديم شكايته للمصالح المختصة بشكل بسيط وسريع وفعال وآمن.

- **ما هي الأدوات التي وفّرتها الوزارة لدعم التفتيش، نقصد مثلا إحداث فرق متخصصة، أو توفير سيارات ميدانية ووسائلة تكنولوجية، أو حتى الشراكة مع جهات أخرى؟**

في الواقع، لا توجد أدوات خاصة أو موارد استثنائية مخصصة حصريا لدعم جهاز تفتيش الشغل، لكن الإدارة تعمل بشكل مستمر على توفير التجهيزات اللوجيستيكية والتقنية الضرورية لتمكين المفتشين من أداء مهامهم في أفضل الظروف الممكنة، رغم محدوديتها.

ومن بين هذه الأدوات، تم اعتماد منصات رقمية حديثة مثل «شغل.كوم»، وهي آلية رقمية داخلية تمكّن مفتش الشغل من تسجيل مختلف تدخلاته، ومحاضر المخالفات، وتتبع الأنشطة المهنية المنصوص عليها في مدونة الشغل وفي النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل.

كما تسعى الإدارة إلى تحسين الوسائل المادية واللوجيستية المتاحة، غير أن القناعة الراسخة لدينا هي أن جهاز تفتيش الشغل ما زال بحاجة إلى مزيد من الدعم والإنصاف، نظرا لخصوصية المهام الموكولة إليه، وصعوبة ظروف العمل الميداني التي تفرض على المفتشين التنقل اليومي ومواجهة مخاطر متعددة أثناء تأدية واجبهم المهني.

ولذلك بادرت كتابة الدولة المكلفة بالشغل إلى فتح الحوار الاجتماعي القطاعي، بهدف مراجعة النظام الأساسي لهيئة التفتيش، وكذا مرسوم التعويضات عن التنقل والجولان، بما يسعى إلى تحسين وضعية مفتشي الشغل وتحفيزهم على مزيد من العطاء.

- **هل تخضع شركات النظافة والحراسة في الإدارات العمومية نفسها للمراقبة بنفس الصرامة، أم أن التفتيش يقتصر على القطاع الخاص فقط؟**

صراحةً، جهاز تفتيش الشغل لا يميز إطلاقا بين الأجراء العاملين في الإدارات العمومية أو في القطاع الخاص أثناء القيام بعمليات المراقبة الميدانية، فالمبدأ الأساسي هو المساواة أمام القانون واحترام مقتضيات مدونة الشغل دون أي استثناء.

وفي الواقع، فإن عمال الحراسة والنظافة والإطعام داخل الإدارات العمومية يشتغلون في الأصل لدى شركات خاصة متعاقدة، وبالتالي يخضعون بدورهم لمراقبة مفتشية الشغل بنفس الصرامة المعتمدة في باقي المقاولات.

ولا يُسمح بأي تمييز في التطبيق، فكل مخالفة يتم رصدها تُسجل بمحاضر قانونية في حق المشغل المعني، أيا كان موقعه أو طبيعة المؤسسة التي يتعامل معها، كما أن مفتشي الشغل يباشرون مهامهم بحياد تام واستقلالية مهنية، طبقًا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وبناءً على القَسم الذي يؤدونه قبل الولوج إلى المهنة، والذي يُلزمهم بالسهر على تطبيق القانون بعدالة ونزاهة.

- **ورد أن وزارتكم وجّهت، أو تستعد لتوجيه مراسلات، إلى وزارات كالتربية الوطنية والصحة لإلزام الشركات المتعاقدة باحترام قانون الشغل فعلًتم الأمر حقا؟**

فعلاً، في إطار المقاربة التشاركية التي تنهجها كتابة الدولة المكلفة بالشغل، نحن في تواصل دائم مع عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي تتعاقد مع شركات المناولة.

- **هل تفكرون في إدماج «شرط اجتماعي إلزامي» في جميع الصفقات العمومية المقبلة، بحيث لا تُؤدى المستحقات للشركات إلا بعد الإدلاء بوثائق التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودفع الأجور في آجالها؟**

أولا، أنا أؤمن بأن حماية كرامة العاملات والعمال لا تتحقق فقط من خلال عمليات التفتيش الميدانية، بل أيضا عبر تحمّل الإدارات العمومية لمسؤولياتها التعاقدية والأخلاقية في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بسؤالك حول إلزام شركات الحراسة والنظافة بالتصريح بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهذا شرط أساسي وإجباري مُضمّن في جميع دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية، ولا يمكن قبول أي صفقة لا تتضمن هذا البند.

إضافة إلى ذلك، لا تُؤدى المستحقات المالية لأي شركة متعاقدة إلا بعد الإدلاء بـ «ورقة الإرسال» (bordereau d'envoi) المستخرجة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمؤشَّرة من طرف جهاز تفتيش الشغل، بما يؤكد احترامها لالتزاماتها الاجتماعية من خلال التصريح بجميع الأجراء العاملين في الصفقة.

> لا تُؤدى المستحقات المالية لأي شركة متعاقدة إلا بعد الإدلاء بـ «ورقة الإرسال» المستخرجة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمؤشَّرة من طرف جهاز تفتيش الشغل، بما يؤكد احترامها لالتزاماتها الاجتماعية من خلال التصريح بجميع الأجراء العاملين في الصفقة

وبالمناسبة نؤكد أن الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية أجراء شركات المناولة قائم فعلاً ومفعّل، غير أن الإشكال يكمن أحيانًا في تحايل بعض الشركات أو تلاعبها بهذه المقتضيات، وهو ما يؤدي للأسف إلى المساس بحقوق الأجراء.

ولهذا نعمل اليوم في كتابة الدولة المكلفة بالشغل على تعزيز آليات المراقبة والربط الرقمي بين أجهزة التفتيش والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لضمان تطبيق هذه الشروط بصرامة أكبر ومنع أي تجاوز محتمل.

- **كيف تقيّمون مستوى تعاون الجماعات الترابية التي تبرم عقود النظافة المحلية؟ وهل توجد آليات رقابية مشتركة بين وزارتكم ووزارة الداخلية في هذا الصدد؟**

الجماعات الترابية تُعتبر إدارات عمومية، ونتعامل معها في وزارة الشغل بنفس المقاربة التي نعتمدها مع باقي القطاعات العمومية، حيث يتم القيام بعملية ميدانية من طرف مفتشي الشغل للوقوف الخروقات المرتكبة من طرف الشركة الحائزة على الصفقة، من أجل إنذارها بالخروقات القانونية المرتكبة في حق الأجراء، ومهام جهاز تفتيش الشغل تتجلى في مراقبة الالتزامات الاجتماعية للشركات الحاصلة على الصفقات الخاصة بعمال النظافة.

- **وزير الصحة والحماية الاجتماعية في البرلمان تحدث عما وصفها بـ «الممارسات المرفوضة تماماً» لرجال الأمن الخاص والنظافة، وقال لا يمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية الهشة التي يعيشها العديد من هذه الفئة، إذ تتراوح أجورهم - حسب قوله - بين 600 و1000 درهم شهرياً، وهو ما يدفع البعض منهم إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحسين دخلهم وشدد على أن المسؤولية لا تقع فقط على الأفراد، بل تمتد إلى شركات الحراسة والنظافة والاستقبال المتعاقدة مع الوزارة. ما هو تعليقكم؟**

شخصيا تابعت تصريح السيد الوزير بخصوص أجور حراس الأمن العاملين بالمستشفيات العمومية، ولا يمكن إلا أن أتحسر بسماع هذا التصريح بخصوص هذا الأجر الهزيل لأنه أمر غير مقبول كما لا يمكن تحميل حراس الأمن المسؤولية الكاملة عن أي قصور أو إخلال بالخدمات داخل أي قطاع، فحارس الأمن هو أجير، ويمارس مهامه وفق التعليمات الصادرة عن المشغل الذي يوظفه ويتحمل المسؤولية القانونية والإدارية تجاهه.

ولا يمكن اختزال مشاكل قطاع حيوي كالصحة في عنصر يُعتبر أصلا من خارج المنظومة الصحية، ومحاولة تحميله تراكم مشاكل القطاع، بل يجب تفعيل جميع الآليات لضمان حقوق هاته الفئة من الأجراء، وخاصة على مستوى العدالة الأجرية، واحترام الحد الأدنى للأجور، وكذا التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

- **ما هي أبرز المخالفات التي رصدتها المفتشيات في هذه الشركات؟ هل تتعلق أساسًا بعدم التصريح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أم بساعات العمل الطويلة، أم بتأخير الأجور؟**

تشير المعطيات والإحصاءات المستخلصة من عمليات التفتيش الميداني لجهاز تفتيش الشغل إلى أن أبرز المخالفات في شركات الحراسة والنظافة والطبخ تتعلق بالثلاثة محاور الرئيسية التي ذكرتموها، حسب الشكايات والتظلمات المتوصل بها من لدن النقابات الممثلة للأجراء بقطاع الحراسة والنظافة والطبخ.

ويمكن تصنيفها على الشكل التالي: أولا، ساعات العمل الطويلة هي من بين أبرز المخالفات تلك التي تتعلق بتجاوز ساعات العمل القانونية، فالقانون ينص على 8 ساعات يوميًا، إلا أن بعض شركات الحراسة تستغل الأجراء وتفرض عليهم العمل لمدة تصل إلى 12 ساعة، وهو خرق واضح للقانون، ويتم تحرير محاضر المخالفات في هذا الصدد.

ثم ثانيا، التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأن العديد من العاملين لدى هذه الشركات لا يخضعون للتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو انتهاك مباشر لحق أساسي من حقوق الأجير، ويتعارض مع التوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي تؤكد على تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة بالمساواة ودون استثناء، وهو ما يشكل 17 في المائة من نسبة الإضرابات.

وثالثا تأخير صرف الأجور، حيث تتأخر بعض الشركات في دفع أجور العمال في آجالها القانونية وغالبًا ما يكون ذلك مرتبطًا بظروف خاصة بالشركة، مثل مرحلة الانتقال بين العقود أو تعثر التنسيق مع الإدارة المتعاقدة، لكنه يظل خرقًا تجب معالجته قانونيًا، وهو ما يشكل 18 في المائة من نسبة الإضرابات حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- **في سياق الأرقام، هل يمكنكم إعطاؤنا رقمًا تقريبيًا لعدد المحاضر المحرّرة ضد الشركات منذ بداية سنة 2025؟**

منذ انطلاق عمليات التفتيش الميدانية مطلع سنة 2025، تم بالفعل تحرير عدد هام من المحاضر القانونية في هذا الإطار، غير أن الحصيلة النهائية تُعرض سنويًا بعد استكمال جميع المعطيات من المديريات الجهوية والإقليمية.

إلا أنه إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2025، تم تسجيل ما يفوق 1200 تدخل ميداني، أسفر عن تحرير حوالي 420 محضر مخالفة تتعلق أساسًا بعدم احترام ساعات العمل القانونية، وعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأخير صرف الأجور في بعض الحالات.

- **في تصريح سابق قلتم إن بعض الشركات لا تحترم الالتزامات الاجتماعية بسبب جهل مقتضيات قانون الشغل أو التضييق على العمل النقابي، هل تم اتخاذ إجراءات تأديبية أو قانونية ضد هذه الحالات؟**

بالفعل، وفي الحالات التي يتم فيها تسجيل خروقات لأحكام قانون الشغل، سواء بسبب الجهل بالالتزامات الاجتماعية أو التضييق على العمل النقابي ففي مرحلة أولى، يقوم مفتشو الشغل بتوجيه ملاحظات وإنذارات كتابية إلى المشغلين المعنيين قصد تصحيح الوضع داخل أجل محدد وإذا لم تتم الاستجابة، تُحرَّر محاضر المخالفة وتحال إلى النيابة العامة المختصة التي تتولى المتابعة القضائية عند الاقتضاء.

أما في الحالات التي تتعلق بالتضييق على الحرية النقابية أو المس بحقوق الممثلين النقابيين، فإن القانون يعاقب على ذلك صراحة، وتُتخذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إعادة العامل المتضرر إلى منصبه بأمر من المحكمة، وذلك تطبيقًا للفصل 9 من مدونة الشغل.

وينبغي التأكيد على أن دور جهاز تفتيش الشغل لا يقتصر على الجانب الزجري، بل يقوم أساسًا على النصح والصلح، بعد ذلك الزجر، باعتبارها مقومات جوهرية من أجل الحفاظ على استقرار العلاقة الشغلية.

- **هناك شكايات تخصّ عمال مستشفيات ومؤسسات تعليمية هل تواصلت وزارتكم مع هذه المؤسسات للتحقق؟ وهل يمكن أن نشهد فسخ عقود أو إحالة على القضاء في حال ثبوت الانتهاك؟**

نعم، فور توصل الوزارة بشكايات تتعلق بعمال يشتغلون بالمستشفيات أو بالمؤسسات التعليمية وعلى غرار باقي الإدارات العمومية المتعاقدة مع شركات المناولة، تباشر المفتشيات الجهوية والإقليمية للشغل عمليات التحقق الميداني الفوري، بتنسيق مع إدارات هذه المؤسسات والنقابات والسلطات المعنية.

وأؤكد أنه تم بالفعل فسخ عدد من التعاقدات مع مجموعة من الشركات التي لم تحترم التزاماتها القانونية والاجتماعية تجاه الأجراء بعد ظفرها بالصفقات، وهو ما يعكس الصرامة التي تنتهجها الوزارة في الدفاع عن الحقوق الأساسية للعاملات والعمال.

> **تم الإعلان عن مشروع منصة رقمية لتلقي التبليغات عن الخروقات في سوق الشغل، وذلك في إطار حرص كتابة الدولة المكلفة بالشغل على تعزيز نجاعة وفعالية آليات التبليغ والتفاعل السريع مع شكايات الأجراء والمشغلين، بما يضمن شفافية أكبر في معالجة الشكايات وتتبعها إلكترونيًا، أما تاريخ الإطلاق الرسمي، فسيتم الإعلان عنه في الأيام القليلة القادمة.**

- **ذكرتم في أكثر من مناسبة أن ضعف عدد مفتشي الشغل يُعقّد الرقابة، هل هناك مخطط لتوظيف أو تكوين مفتشين جدد متخصصين في قطاعات المناولة والخدمات؟**

فعلاً، يُعَدّ ضعف عدد مفتشي الشغل أحد التحديات الأساسية التي نواجهها في تعزيز الرقابة الميدانية وضمان احترام قانون الشغل، وخلال الخمس سنوات الأخيرة قامت الوزارة بتعزيز جهاز تفتيش الشغل بـ 277 منصبا جديدا، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 334 إلى 611 مفتشا.

- **أعلنتم أيضًا عن منصة رقمية لتلقي التبليغات عن الخروقات في سوق الشغل أين وصلت مراحل إنجاز هذه المنصة؟ ومتى سيتم تفعيلها فعليًا؟**

بالفعل، تم الإعلان عن مشروع منصة رقمية لتلقي التبليغات عن الخروقات في سوق الشغل، وذلك في إطار حرص كتابة الدولة المكلفة بالشغل على تعزيز نجاعة وفعالية آليات التبليغ والتفاعل السريع مع شكايات الأجراء والمشغلين، بما يضمن شفافية أكبر في معالجة الشكايات وتتبعها إلكترونيًا، أما تاريخ الإطلاق الرسمي، فسيتم الإعلان عنه في الأيام القليلة القادمة.

- **ما هي الخطوات المقبلة بعد انتهاء مرحلة التفتيش؟ هل سنرى لوائح للشركات الملتزمة وغير الملتزمة تُنشر رسميًا كآلية للشفافية؟**

حبذا لو كان القانون يسمح بذلك.

- **إذا كانت شركات الأمن والنظافة والطبخ تخالف القانون وهي متعاقدة مع مؤسسات الدولة نفسها، فكيف يمكن للمواطن البسيط أن يثق في جدية الدولة في تطبيق قانون الشغل؟**

يجب التمييز في سؤالكم بين مسؤولية الدولة ومسؤولية الشركات المتعاقدة معها بخصوص من هو المخطأ، الدولة أو الشركات الحائزة على الصفقات، وفي نظري لا يمكن التشكيك في المجهودات التي تقوم بها الدولة، وأظن أننا لن نختلف في كون المخالف للقانون هي الشركة المشغلة وهي التي تتحمل مسؤولية إهدار حقوق الأجراء.

بمناسبة حلول عيد الاستقلال المجيد

يتقدم الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط وكافة أطر و مستخدمي المجمع

بأحر التهاني وبأسمى آيات الولاء و الإخلاص

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

و لولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن
و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة

و يؤكدون بهذه المناسبة الغالية ولاءهم الخالص وتشبثهم بأهداب العرش العلوي المجيد

OCP

التأمين الإجباري عن المرض
ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
الضمان الإجتماعي
ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ
CNSS
AMO
ASSURANCE MALADIE OBLIGATOIRE

تسجل فأمو اليوم قبل غدا
و خلص الاشتراكات ديالك
ماشي حتى توحل مع المرض

راه الصحة ماآآ كتعوضش

للمزيد من المعلومات اتصلوا بـ
مركز الزبناء CLIENT CENTER 3939

Cnss Maroc
@CnssMaroc
@cnssmaroc
www.cnss.ma
Cnss Maroc
Cnss.maroc@
@CNSS.Officiel
cnss.maroc